

أوراق

كارنيغي

التحديات الاقتصادية في تونس

الحسن عاشي

الشرق الأوسط | كانون الأول/ديسمبر 2011

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
واشنطن ■ موسكو ■ بيجينغ ■ بيروت ■ بروكسل



التحديات الاقتصادية في تونس

الحسن عاشي

الشرق الأوسط | كانون الأول/ديسمبر 2011

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

واشنطن ■ موسكو ■ بيجينغ ■ بيروت ■ بروكسل

© 2011 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي . جميع الحقوق محفوظة .

يمنع نسخ أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي شكل أو بأي وسيلة من دون الحصول على إذن خطي من مؤسسة كارنيغي . يرجى توجيه الطلبات إلى:

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
قسم المنشورات
1779 Massachusetts Avenue, NW
Washington, D.C. 20036
United States
P +1 202 483 7600 F +1 202 483 1840
CarnegieEndowment.org | info@CarnegieEndowment.org

أولاً إلى العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
برج العازارية، الطابق الخامس
رقم المبنى 1210 2026، شارع الأمير بشير
وسط بيروت التجاري
بيروت، لبنان
تلفون: 961 1 991 291
فاكس: 961 1 991 591
ص. ب: 11 - 1061 رياض الصلح
www.carnegie-mec.org
info@Carnegie-mec.org

يمكن تحميل هذا المنشور مجاناً من الموقع:

<http://www.CarnegieEndowment.org>

تتوفر أيضاً نسخ مطبوعة محدودة. لطلب نسخة أرسل رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي:
pubs@CarnegieEndowment.org

المحتويات

1	ملخص
3	مقدمة
4	الاقتصاد التونسي في ظل بن علي
5	إدارة عملية التحوّل الاقتصادي
6	مسألة الأفق الزمني
7	مسألة الموارد
7	مسألة الشرعية
8	التحديات وخيارات السياسة
8	تشجيع الاستثمار الخاص وخلق الوظائف اللائقة
17	ارتقاء سلم القيمة المضافة
19	السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتقاسم العادل للعبء الضريبي
22	معالجة الفوارق المنطقية
26	خاتمة
28	ملاحظات
31	حول الكاتب
32	مركز كارنيغي للشرق الأوسط

ملخص

بينما تبتعد تونس عن نظامها السابق، فإن على صنّاع القرار اغتنام هذه الفرصة التاريخية لبلورة استراتيجية اقتصادية مبتكرة للتغلب على أربعة تحديات رئيسية هي: ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، والعدد الكبير من الوظائف الهامشيّة، وتفاقم التفاوت في الدخل، والفوارق الكبيرة بين المناطق.

للتغلب على التحديّ الأول، تحتاج تونس إلى تطوير خطة مستدامة لإيجاد فرص العمل تعتمد على قطاع خاص تنافسي، وإزالة الحواجز أمام المشاريع الاستثمارية. وعلى رغم أن البلاد حققت نمواً اقتصادياً مرتفعاً نسبياً خلال العقد الماضي، فقد ظلّت مساهمة الاستثمار الخاص منخفضة، واتبّع النظام السابق أجندة سياسية في سياسته الموجهة للقطاع الخاص. بدلاً من ذلك، يتعيّن على الحكومة الآن، فتح القطاعات الاقتصادية المختلفة أمام المنافسة ومباشرة الإصلاحات المرتبطة بها.

وللتغلب على التحديّ الثاني، يحتاج صنّاع القرار إلى وضع حوافز لتوجيه الموارد نحو قطاعات مختارة تتميز بالقيمة المضافة العالية والمعرفة المكثّفة، وكذلك تحفيز ابتكار المنتجات وتنويع الأسواق. البلاد تحتاج أيضاً إلى اقتناص الفرص الحقيقية في مجال الزراعة والصناعة والخدمات، وإلى تشجيع الاستخدام المكثّف لرأس المال البشري وتنويع أسواقها خارج أوروبا.

للتغلب على التحديّ الثالث، يجب أن تراجع تونس نظام المالية العامة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للعبء الضريبي من خلال تبسيط الأنظمة الضريبية والقضاء على الإعفاءات الضريبية غير المبرّرة، وتضييق الخناق على المتهرّبين من دفع الضرائب، وضمان مساهمة جميع دافعي الضرائب استناداً إلى قدرتهم. وبالمثل، فإن الحكومة تحتاج أيضاً إلى ترشيد الإنفاق العام وخفض الدعم الشامل المكلف، والاعتماد على برامج المساعدة التي تستهدف الفقراء، وتحسين جودة الخدمات العامة.

وللتغلب على التحديّ الرابع، يتعيّن على الحكومة بلورة استراتيجية شاملة للتنمية تعزّز المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة في مختلف المناطق في البلاد. وهكذا، يمكن للحكومة تشجيع انتقال العمالة بين المناطق من خلال الاستثمار في البنية الأساسية والنقل، وتسهيل الحصول على السكن بأسعار معقولة، وتطوير التكامل المناطقي. إذ ستوسّع مثل هذه الجهود الفرص المتاحة للأشخاص الذين يعيشون في المناطق الداخلية من البلاد، من دون حرمان الموجودين على الساحل، وستؤدّي في نهاية المطاف إلى مستوى معيشي متقارب في جميع المناطق.

بينما تبتعد تونس عن النظام السابق في أعقاب ثورة الياسمين في العام 2011، ينبغي على صنّاع القرار اغتنام هذه الفرصة التاريخية لإلقاء نظرة جديدة على الكيفية التي يمكن من خلالها للاستراتيجية الاقتصادية للبلاد التغلب على أربعة تحديات رئيسية هي: ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، والعدد الكبير من الوظائف الهامشية، وزيادة التفاوت في الدخل والفوارق المكانية الكبيرة.

في الوقت الذي تتصدى فيه الحكومة لهذه التحديات الأربعة، يجب أن يتحوّل تركيزها من دعم النمو الاقتصادي في القطاعات ذات المحتوى التكنولوجي المتدني والأسواق المحدودة، إلى إزالة الاختلالات الهيكلية في بيئة الأعمال. فقد بنت تونس استراتيجية نموّها على القطاعات منخفضة المهارة التي تعتمد على اليد العاملة الرخيصة، ولاتوفّر فرص عمل كافية للوافدين الجدد على سوق العمل من ذوي الشهادات العليا. وخلال العقد الماضي، زاد مستوى تعليم القوى العاملة بشكل كبير، لكن لم يقابل هذا التغيير الجوهري اتجاه مماثل في الطلب على اليد العاملة. كما عانت استراتيجية تونس التنموية أيضاً من التدخل السياسي في الأعمال التجارية، ووجود العديد من الحواجز الإدارية والتنظيمية، وعدم فعالية آليات إعادة التوزيع بين الفئات الاجتماعية وبين مختلف مناطق البلاد.

للتغلب على التحدي الأول المتمثل بارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، يتعيّن على تونس تطوير خطة مستدامة لخلق فرص العمل التي تعتمد على قطاع خاص تنافسي، في حين يتعيّن على الحكومة إزالة الحواجز أمام روح المبادرة والاستثمار. وعلى الرغم من أن البلاد حققت معدلاً

مرتفعاً نسبياً من النمو الاقتصادي يصل إلى حوالي 5 في

المئة خلال العقد الماضي، فإن مساهمة الاستثمار الخاص

ظلّت منخفضة. وقد اتّبع النظام السابق أجندة سياسية تجاه

القطاع الخاص تنطوي على استخدام برامج تحفيز مكلفة،

وغض الطرف عن الاحتيال الضريبي، وتسهيل الحصول

على التمويل وعقود القطاع العام كأدوات لكسب ولاء القطاع الخاص. بدلاً من ذلك تحتاج الحكومة

الآن إلى فتح القطاعات الاقتصادية المختلفة أمام المنافسة وإلغاء نظام الامتيازات، ومراجعة قانون

الاستثمار لترشيد آليات المساعدة التي تقدمها الدولة، ومحاربة الفساد، وتطبيق الأنظمة التجارية.

للتغلب على التحدي الثاني المتمثل بالعدد الكبير من الوظائف الهامشية، يحتاج صنّاع القرار إلى

وضع حوافز كافية لتوجيه الموارد نحو قطاعات مختارة تتميز بالقيمة المضافة المرتفعة والمعرفة

المكثفة، وتحفيز ابتكار المنتجات وتنويع الأسواق. ثمة فرص حقيقية في مجال الخدمات والزراعة

تحتاج تونس إلى تطوير خطة مستدامة لإيجاد فرص العمل تعتمد على قطاع خاص تنافسي.

والصناعة، لتشجيع الاستخدام المكثف لرأس المال البشري، وتكييف التعليم والتدريب لتلبية الطلب على العمالة. على سبيل المثال، يمكن للبلاد التحول تدريجياً من السياحة الشاطئية ذات العائد المنخفض وشديدة التقلب، إلى المنتوجات السياحية ذات محتوى الخدمات المرتفعة. ويمكن أن تتحول أيضاً من أنشطة مراكز الاتصال إلى تطوير البرمجيات وخدمات الاتصالات التي تتميز بالقيمة المضافة المرتفعة. ولتنويع الأسواق، يتعين على البلاد أن تكسر اعتمادها الكبير على السوق الأوروبية الراكدة وأن تستهدف بشكل مكثف الأسواق الأفريقية والآسيوية المتوسّعة.

للتغلب على التحدي الثالث المتمثل بازدياد التفاوت في الدخل، يجب على تونس مراجعة نظامها المالي العام بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للعبء الضريبي. النظام الضريبي الحالي يخلق تشوهات عدة تجعل توزيع الدخل أكثر تفاوتاً. ولهذه الغاية، تحتاج الحكومة إلى تبسيط القوانين الضريبية والقضاء على الإعفاءات الضريبية غير المبررة، واتخاذ إجراءات صارمة ضد المتهربين من الضرائب، وضمان مساهمة جميع دافعي الضرائب بناء على قدراتهم. كما تحتاج الحكومة إلى ترشيد الإنفاق العام وخفض تكلفة دعم الوقود الشاملة، واعتماد برامج المساعدة المستهدفة للفقراء، وتحسين تقديم الخدمات العامة.

يمكن للحكومة تشجيع انتقال العمالة بين المناطق من خلال الاستثمار في البنية الأساسية والنقل، وتسهيل الحصول على السكن بأسعار معقولة، وتطوير التكامل المناطقي.

وللتغلب على التحدي الرابع المتمثل بأليات التوزيع الاجتماعية والمناطقية غير الفعالة، التي أدت إلى إيجاد فوارق كبيرة بين مناطق البلاد الداخلية والساحلية في مجال البنية الأساسية العامة والحصول على الخدمات الاجتماعية، تحتاج الحكومة إلى بلورة استراتيجية شاملة للتنمية تعزز المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة في مختلف المناطق في البلاد. ويمكن للحكومة تشجيع انتقال العمالة بين المناطق من خلال الاستثمار في البنية الأساسية والنقل، وتسهيل الحصول على السكن بأسعار معقولة، وتطوير التكامل المناطقي. مثل هذه الجهود توسّع فرص الأشخاص في المناطق الداخلية من البلاد من دون حرمان الموجودين على الساحل، وتؤدي في نهاية المطاف إلى مستوى معيشي متقارب بين المناطق.

◀ الاقتصاد التونسي في ظل بن علي

قبل ثورة الياسمين في 14 كانون الثاني/يناير، لم تكن تونس تمثل معجزة اقتصادية ولا قصة نجاح كامل، ولكنها كانت أفضل حالاً مقارنة ببلدان أخرى في المنطقة. وقد نجحت في بلوغ متوسط معدل نمو اقتصادي يصل إلى حوالي 5 في المئة خلال العقد الماضي، متجاوزة متوسط بلدان في الشرق

الأوسط وشمال أفريقيا، وبلدان أخرى ذات دخل أقل من المتوسط، وأبقت التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية تحت السيطرة. وبفضل سياستها الناجحة في مجال تنظيم الأسرة، انخفض معدل النمو السكاني بشكل حادّ، إلى أقل من 1.1 في المئة سنوياً. نتيجة لذلك، حققت تونس بنسبة نمو في نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي تزيد عن 3 في المئة سنوياً خلال العقد الماضي، وهو أداء متميز نسبياً بالمقارنة مع معظم الدول العربية. بلغ نصيب الفرد من الدخل، والذي وصل إلى 2713 دولاراً في العام 2005، 3720 بحلول نهاية العام 2010. علاوة على ذلك، كان اقتصاد تونس متنوعاً نسبياً، مع تزايد أهمية دور قطاع الخدمات، الذي زادت حصته من 55 في المئة في أوائل التسعينيات إلى أكثر من 62 في المئة في الوقت الحالي. في غضون ذلك، انخفضت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 13 إلى 8 في المئة منذ التسعينيات. وقد نوعت البلاد صادراتها بفضل حصة مرتفعة نسبياً من الصناعات التحويلية.

مع ذلك، وعلى رغم نموها الاقتصادي وأدائها على مستوى الاقتصاد الكلي، تُعدّ تونس حالة معقّدة، من خلال صفة دقيقة بين النظام الاستبدادي والمجتمع. فقد كان النظام قادراً، لفترة طويلة، على توفير المكاسب الاقتصادية والاجتماعية لشرائح واسعة من السكان، في مقابل تأمين شرعيته واستقراره السياسي. ومع ذلك، فشلت الصفقة السلطوية، في ظل تزايد عجز الاقتصاد، عن خلق فرص عمل للوافدين الجدد على سوق العمل من ذوي الشهادات العليا، وانتشار الوظائف الهامشية ومتدنية الأجر في القطاع غير الرسمي، وزيادة التفاوت في الدخل والفوارق المكانية. وشيئاً فشيئاً، أصبح الخاسرون من الوضع الراهن أكثر عدداً من المستفيدين منه، وهو ما أدى إلى تآكل شرعية النظام. إذ لم يعد بمقدور المقاربة الأمنية وحدها أن تبقي حكومة بن علي واقفة على قدميها.

إدارة عملية التحول الاقتصادي

قبل سقوط نظام بن علي، كان من المتوقع أن يصل النمو الاقتصادي في تونس للعام 2011 إلى 5.4 في المئة، وألا يتجاوز العجز في الميزانية 2.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وأن تظل نسبة الدين العام دون 40 في المئة. ويتعيّن الآن على الحكومة الجديدة في البلاد أن تتعامل مع توقّعات اقتصادية مختلفة بسبب الانعكاسات السلبية المرتبطة بالثورة والآثار الجانبية للاضطرابات في ليبيا، ومواجهة ارتفاع أسعار الوقود والغذاء في الأسواق الدولية. ومع التكلفة الاقتصادية للثورة التي تقدّر بنحو 5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، من المتوقع أن يتراوح النمو لعام 2011 بين 0 و 1 في المئة¹. وقد انخفضت السياحة، التي تمثل 6.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وتعدّ أكبر مزوّد للنقد الأجنبي، بنسبة تزيد عن 50 في المئة. وتراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 20 في

المئة، وغادرت أكثر من 80 شركة أجنبية البلاد. تفاقم الوضع في سوق العمل، سواء بسبب تسريح العمال أو بسبب تدفق العمال التونسيين الفارين من ليبيا. وقد ارتفع عدد العاطلين عن العمل إلى 700 ألف مقارنة بأقل من 500 ألف في نهاية العام 2010. نتيجة لذلك، بلغ معدل البطالة 17 في المئة، مقارنة بـ 14 في المائة قبل الثورة. وزاد عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري. وقد حدّد القانون المالي التكميلي الذي تمّت المصادقة عليه في حزيران/يونيو العجز بما لا يزيد عن 5 في المئة. واضطرتّ البلاد لمواجهة عقبة مزدوجة تمثّلت في نقص السيولة وارتفاع تكلفة التمويل الخارجي نظراً لخفض درجة تصنيفها السيادي.

في سياق جهودها لمعالجة هذا الوضع، اتّخذت الحكومة الجديدة مجموعتين من القرارات الأساسية. أولاً، في 1 نيسان/أبريل، أعلنت الحكومة عن «البرنامج الاقتصادي والاجتماعي قصير المدى»، الذي يتألف من سبعة عشر إجراءً، والذي يهدف إلى خلق تأثير اقتصادي فوري من دون الإضرار بالأفاق المستقبلية للاقتصاد. ويشتمل البرنامج على خمس أولويات: الأمن، وخلق فرص العمل، ودعم النشاط الاقتصادي، وتيسير الحصول على التمويل، وتعزيز التنمية الإقليمية، وتقديم المساعدات الاجتماعية المستهدفة. ولكن باستثناء خلق فرص العمل ودعم النشاط الاقتصادي من خلال الحوافز الضريبية والمالية، بدت معظم الإجراءات الأخرى غامضة وتفتقر إلى أي جدول زمني واضح لتنفيذها. وعلى سبيل المثال، يتمثل أحد الإجراءات بإطلاق مشاريع البنية الأساسية اللازمة للاستثمارات، وهناك إجراء آخر يتمثل بإطلاق برنامج لتعزيز صورة تونس الجديدة.

ثانياً، عدّلت الحكومة المؤقتة الميزانية العامة للدولة لعام 2011، وتمّت الموافقة على مشروع قانون الموازنة التكميلية في حزيران/يونيو 2011 بهدف إعادة تكييف موارد الدولة، لتأخذ في الاعتبار الآثار المالية المترتبة على التدابير الاستثنائية التي اتّخذت بعد ثورة الياسمين. وقد زاد الإنفاق العام المتوقّع بنسبة 11 في المئة (زاد فيها الإنفاق الجاري بنسبة 17 في المئة بينما انخفض الإنفاق الرأسمالي بنسبة 13 في المئة).

واجهت الحكومة المؤقتة ثلاثة قيود. أولاً، كان لديها أفق زمني قصير وملتبس. ثانياً، كانت لديها موارد محدودة لاستيعاب التكلفة الاقتصادية للثورة ومواجهة الآثار السلبية للأزمة الليبية، في حين كانت تواصل الاستجابة لتوقعات عالية من شرائح واسعة من المجتمع. ثالثاً، توجّب عليها أيضاً مواجهة مسألة شرعيتها والتعامل مع الغموض بشأن الحدود الدقيقة لمهمتها. ومن وجهة نظر الخطاب الحكومي، تتجه هذه المهمة لأن تكون أكثر ميلاً نحو تصريف الأعمال وإدارة الشواغل اليومية بهدف تمهيد الطريق لإجراء انتخابات حرّة ونزيهة أكثر منها نحو الانخراط في إصلاحات واسعة. ومع ذلك، هناك، في الواقع، خلافات بين الأعضاء المتنوعين لمجلس الوزراء المؤقت.

مسألة الأفق الزمني

غادر بن علي تونس في 14 كانون الثاني/يناير 2011، بيد أن محمد الغنوشي احتفظ بمنصبه

كرئيس للوزراء. وفي 17 كانون الثاني/يناير، أعلن الغنوشي عن تشكيل حكومة جديدة تضمّ العديد من الموالين للرئيس بن علي في المناصب الرئيسية مثل الدفاع والداخلية والشؤون الخارجية. وتحت ضغط الاحتجاجات في الشوارع، تم تغيير تركيبة مجلس الوزراء ثلاث مرات للتخلص من أعضاء كانوا يتمتعون بعلاقات وثيقة مع نظام بن علي. وبحلول نهاية شباط/فبراير، اضطر الغنوشي إلى الاستقالة وجرى تعيين رئيس جديد للوزراء هو الباجي قايد السبسي. كان من المتوقع مبدئياً أن يستمر السبسي في منصبه حتى 24 تموز/يوليو موعد إجراء الانتخابات. ومع ذلك، تم في وقت لاحق تأجيل الانتخابات، وجرى تمديد فترة ولاية حكومته حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر.

المدة القصيرة والمتبسة من ولاية الحكومة الانتقالية تجعل تقييم أدائها صعباً. أولاً، هناك مسألة الاستعداد لتقلد منصب وزاري. فقد كان بعض أعضاء حكومة السبسي حديثي العهد في ميدان صنع السياسات العامة، ويحتاجون إلى وقت قبل أن يصبحوا واثقين بشأن اتخاذ القرارات. ثانياً، هناك مسألة التنسيق. فهذه الحكومة التكنوقراطية التي شكلت لغرض معين بحاجة لمعرفة كيفية تنسيق أعمالها. ثالثاً، حالما يتم اتخاذ القرارات، عادة ما لا يكون لها تأثير فوري.

مسألة الموارد

واجهت الحكومة المؤقتة في تونس معضلة ارتفاع التوقعات الاقتصادية والاجتماعية في بيئة صعبة مع تراجع المؤشرات الاقتصادية (بما في ذلك انخفاض النشاط الاقتصادي، وانهايار السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر)، ما أدى إلى محدودية فرص الاقتراض في الأسواق الدولية، وعروض خجولة من الجهات الإقليمية والدولية المانحة.

مسألة الشرعية

يفضي وضع الحكومة المؤقتة في تونس في مرحلة ما بعد الثورة، إلى كثرة الطعون في قراراتها في محكمة الرأي العام. وقد دفع هذا الوضع الحساس بعض وزراء إلى التركيز فقط على إدارة القضايا اليومية، وتجنب تقديم أي التزامات، خاصة إذا ترتبت عليها آثار تتجاوز الفترة الانتقالية.

عموماً، كانت فترة ما بعد الثورة في تونس مقلقة للغاية، في ظل تراجع حاد في النشاط الاقتصادي المحلي؛ وجوار إقليمي مضطرب للغاية، وارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية في الأسواق الدولية. لكن رغم هذه الصعوبات، نجحت الحكومة المؤقتة في منع الاقتصاد من الانهيار، والحفاظ على مستوى لائق من احتياطات النقد الأجنبي، والسيطرة على التضخم.

فاز حزب النهضة، وهو حزب إسلامي معتدل، في الانتخابات التي عقدت في تونس في تشرين الأول/أكتوبر. ومن المتوقع أن يسيطر هذا الحزب على الحكومة الائتلافية الجديدة، التي لم يتم

تشكيلها بعد مرور أكثر من شهر على الانتخابات. وقد وعد قادة الحزب بانتهاج سياسات اقتصادية ليبرالية وصديقة للأعمال التجارية. وحثّ البنك المركزي التونسي في بيان صحفي يوم 1 كانون الأول/ديسمبر على تشكيل الحكومة بسرعة لاستعادة الثقة وطمأنة المستثمرين بشأن مستقبل البلاد. ومن المتوقع أن يواجه الاقتصاد وقتاً عصيباً في ظل الركود الاقتصادي في أوروبا، التي تمثل نسبة 80 في المئة من تجارة تونس. وعلى رغم أن الاقتصاد التونسي نما بنسبة 1.5 في المئة في الربع الثالث، سيكون النمو الإجمالي في العام 2011 قريباً من الصفر. ويتوقع مشروع ميزانية تونس أن يتعافى الاقتصاد وينمو بنسبة 4.5 في المئة في العام 2012.

نجحت الحكومة المؤقتة في منع الاقتصاد من الانهيار، والحفاظ على مستوى لائق من احتياطات النقد الأجنبي، والسيطرة على التضخم.

التحديات وخيارات السياسة

لابدّ للحكومة المنتخبة حديثاً في تونس من بلورة استراتيجية شاملة ومتّسقة، وخطاب ذي صدقية، وأهداف محدّدة وجدول زمني لبلوغها. ولمواجهة التحديات الكبرى في البلاد، يجب أن تولي هذه الاستراتيجية اهتماماً خاصاً لأربعة ركائز أساسية. أولاً، العملية المستدامة لخلق فرص العمل تحتاج إلى الاعتماد على قطاع خاص قوي وتنافسي. ثانياً، يتعيّن على صنّاع القرار وضع حوافز كافية لتوجيه الموارد نحو قطاعات مختارة تتميز بالقيمة المضافة المرتفعة والمعرفة المكثفة. ثالثاً، يجب على المسؤولين عن المالية العامة إزالة التشوّهات وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التقاسم العادل للعبء الضريبي والإنفاق الاجتماعي الأكثر فعالية. رابعاً، صنّاع القرار في حاجة إلى بلورة استراتيجية شاملة للتنمية المناطقية توفر لمحافظة البلاد والمجالس المحلية أطر سياسة عمليّة وموارد بشرية ومالية كافية للتعامل مع المسؤوليات المخوّلة لهم من قبل الدولة. وتنقسم البلاد إلى 24 محافظة، تنقسم بدورها إلى 264 منطقة والتي تنقسم إلى 2073 قطاع أو بلدية. في الوقت نفسه، فإن الحكومة بحاجة لخلق تعاون بين المناطق واتساق بين الأهداف الوطنية والإقليمية أو المناطقية.

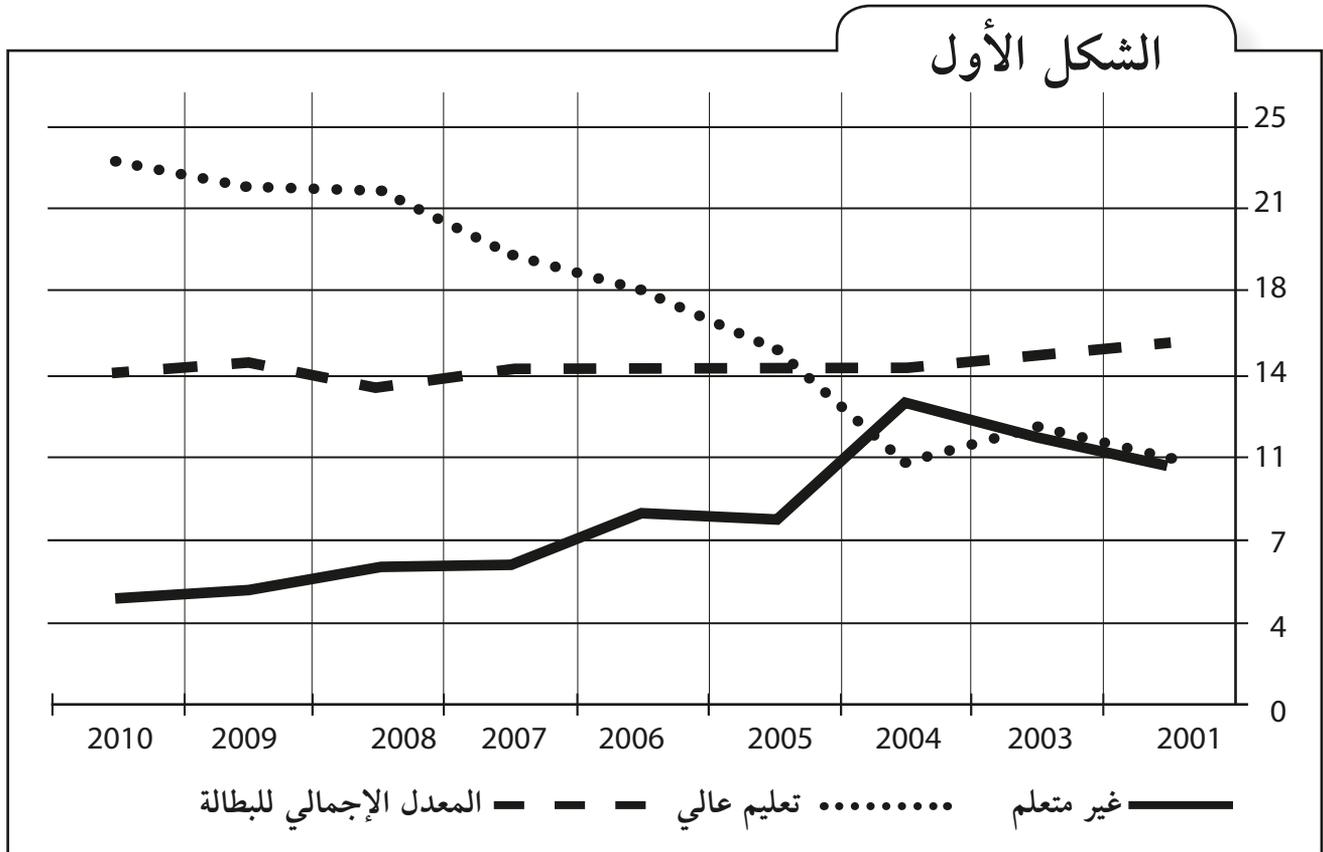
تشجيع الاستثمار الخاص وخلق الوظائف اللائقة

من بين جميع التحديات التي تواجه تونس، ليس ثمة ما هو أكثر أهمية بالنسبة للمواطن العادي من مسألة التوظيف. فقد واجهت تونس أزمة البطالة الهيكلية على مدى العقود الثلاثة الماضية، بمعدل بطالة يتجاوز 14 في المئة باستمرار.

تحديات سوق العمل: التشخيص السليم

على رغم أن معدل البطالة بين خريجي الجامعات ظل منخفضاً بشكل لا يكاد يذكر حتى منتصف التسعينيات، فإنه زاد بشكل كبير منذ ذلك الحين. وبحلول نهاية العام 2010، كان واحد تقريباً من بين كل أربعة من خريجي الجامعات لا يعمل (الشكل 1). وتنتشر البطالة بين الشباب خاصة، بالنظر إلى أن 70 في المئة من العاطلين عن العمل هم تحت سن الـ 30 من العمر و85 في المئة منهم تحت سن الـ 35.

الشكل 1: معدلات البطالة حسب مستوى التعليم في تونس، 2001-2010 (في المائة)

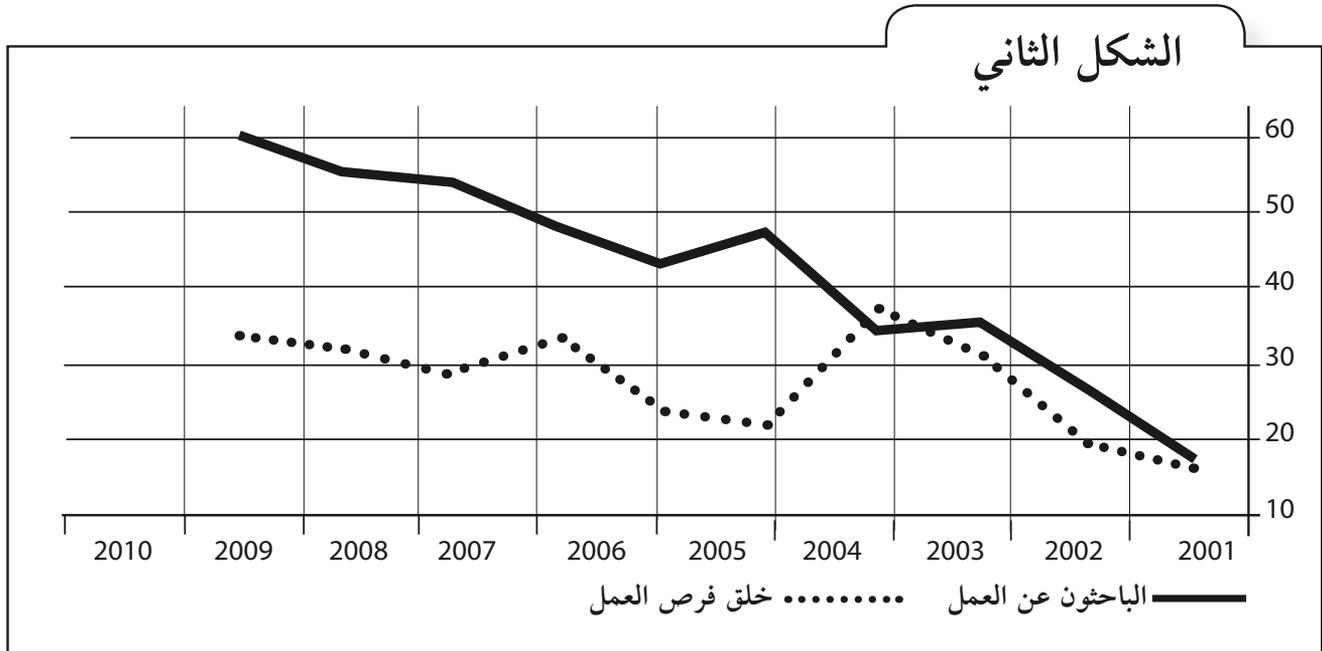


المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، تونس

ثمّة ثلاثة أسباب رئيسة تكمن وراء ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين. أولاً، دخلت تدفقات أكبر من الخريجين في سوق العمل أكثر مما كان عليه الحال من قبل. ولم يرافق هذا التغيير الجوهري

في مؤهلات الداخلين الجدد إلى سوق العمل في تونس أي تحوّل مواز في الطلب على اليد العاملة. بصفة عامة، استمرت القطاعات نفسها في توليد فرص العمل. خلال العقد الماضي، وصل متوسط معدل النمو السنوي للقوى العاملة التونسية إلى 2.6 في المئة. يخفي هذا المتوسط اتجاهين متناقضين، حيث تزايد عدد الحاصلين على تعليم جامعي بنسبة 10 في المئة سنوياً، مقارنة بمعدل نمو سلبي قدره 2 في المئة للذين لم يحصلوا على أي نوع من التعليم (الشكل 2). نتيجة لذلك، ارتفعت حصة التعليم الجامعي بين الباحثين عن العمل من 20 في المئة في العام 2000 إلى أكثر من 70 في المئة بحلول نهاية العام 2010.

الشكل 2: خلق فرص العمل والداخلون الجدد في سوق العمل الحاصلون على تعليم جامعي في تونس، 2001-2010 (بالآلاف)

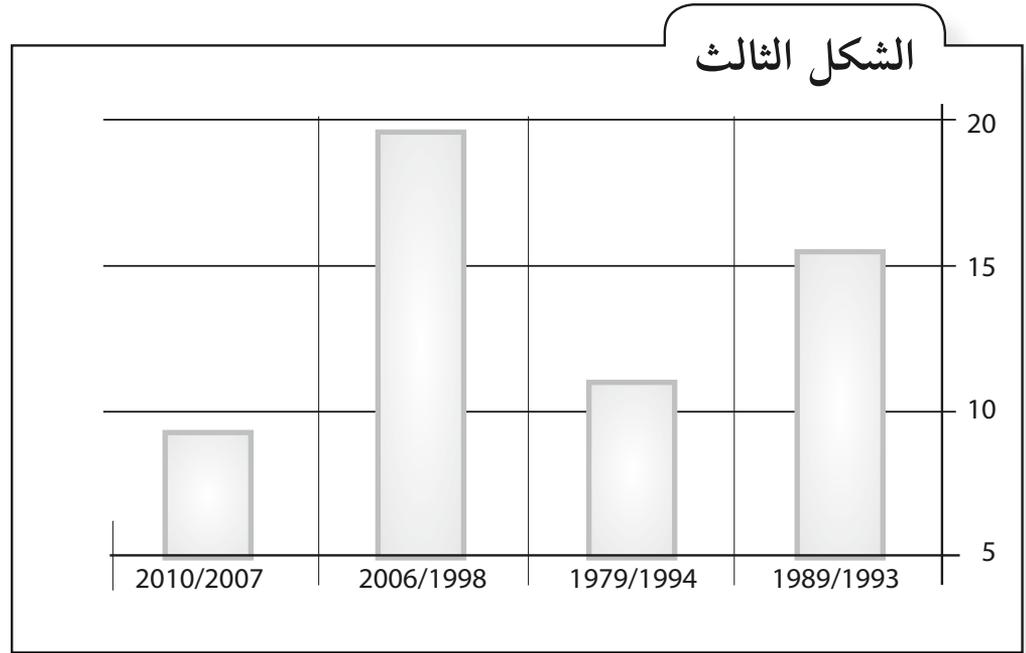


المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، تونس

ثانياً، لم يعد بإمكان مؤسسات الخدمة المدنية المملوكة للدولة، والتي كانت تتمثل الوسائل التقليدية للخريجين من ذوي المهارات العالية، أن تضمن توظيف العمالة (الشكل 3). في الماضي، وفر القطاع العام استقراراً وظيفياً وأجوراً أعلى مقارنة مع القطاع الخاص.² إذ تكشف دراسة أعدتها وزارة

التكوين المهني والتشغيل أن موظفي الخدمة المدنية العامة كسبوا، في المتوسط، 17 في المئة أكثر من العاملين في القطاع الخاص. الفجوة في الأجور بين الوظائف العامة والخاصة تصل إلى 40 في المئة بالنسبة إلى خريجي الجامعات (باستثناء المهندسين). وتبين أن التعليم أضحى سيفاً ذا حدين من خلال رفع توقّعات الشبان المتعلمين وتأجيح مشاعر الإحباط لديهم. وقد اختار معظم الشباب المتعلمين انتظار الحصول على وظائف في القطاعين الرسمي والعام، واللذان يقدمان أجوراً أفضل ومنافع ما عدا الأجور. في المتوسط، يظل كل خريج جامعي عاطلاً عن العمل مدة سنتين وأربعة أشهر، وهو ما يزيد بواقع تسعة أشهر عن الفترة التي ينتظرها غير الخريجين.³

الشكل 3: متوسط عدد الوظائف المقدّمة في القطاع الحكومي في تونس في السنة، أربع فترات من 1989 إلى 2010 (بالآلاف)

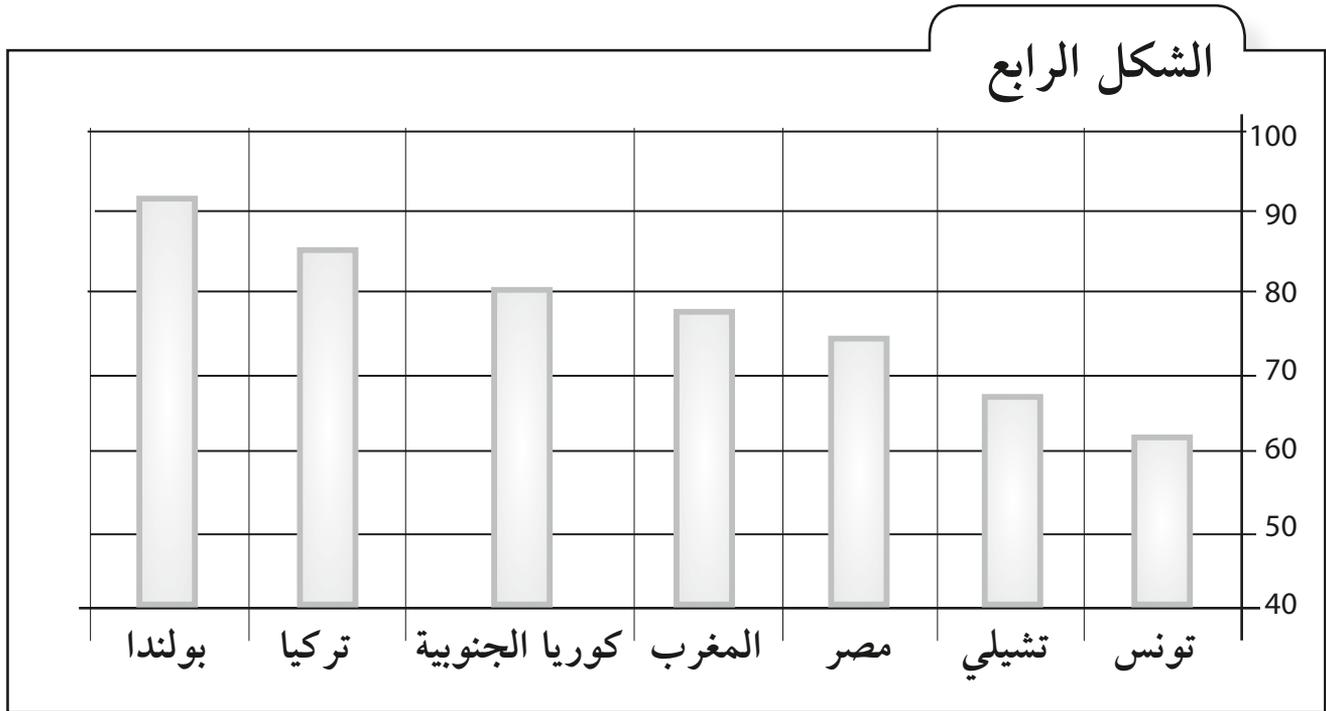


المصدر: حسابات المؤلف استناداً إلى بيانات من المعهد الوطني للإحصاء.

ثالثاً، القطاع الخاص غير قادر على استيعاب تدفقات الوافدين الجدد إلى سوق العمل. في تونس، الاستثمار الخاص منخفض (الشكل 4)، ومعظم فرص العمل التي يوفرها هي للعمال غير المهرة. في قطاع السياحة، على سبيل المثال، ثمانية فقط من أصل 100 وظيفة يتم خلقها هي لموظفين حاصلين على تعليم جامعي.⁴ بالإضافة إلى ذلك، وبصرف النظر عن عدد قليل من المشاريع الكبيرة الموجودة

جزئياً أو كلياً في القطاع العام، فإن غالبية الشركات التونسية صغيرة وخاصة. ويوفّر معظمها أقل من خمس وظائف (97 في المئة من جميع الشركات استناداً لبيانات المعهد الوطني للإحصاء لعام 2009)، وتستخدم تكنولوجيات أولية جداً لا تتطلب أي عمالة متعلمة. على الرغم من أن الشركات المتوسطة الحجم والكبيرة تدفع ضريبة شركات بنسبة 30 في المئة (ما لم تكن مؤهلة للحصول على إعفاءات ضريبية، أو قادرة على استغلال العلاقات السياسية للإبلاغ عن قدر أقل من الأرباح)، يمكن للشركات الصغيرة والمشاريع المتناهية الصغر التهرب من دفع الضرائب أو دفع مبلغ متواضع. هذه التسهيلات الضريبية لاتشجع الشركات الصغيرة على النمو أو التحديث.

الشكل 4: حصة الاستثمار الخاص من إجمالي الاستثمار في تونس، 2008 (في المئة)



المصادر: بيانات البنك الدولي وحسابات المؤلف.

من منظور الاقتصاد السياسي، تُعدّ المؤسسات الشفّافة والفعّالة شرطين أساسيين لتنمية الشركات المتوسطة الحجم والكبيرة. وكثيراً ما تتم مواجهة البيروقراطية والفساد من قبل رجال الأعمال. بيئة الأعمال على أرض الواقع تبدو أكثر تقييداً مما تمت الإشارة إليه بواسطة تقرير البنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال.⁵

تحديات سوق العمل: تجاوز السياسات الخاطئة

لمعالجة معضلة البطالة في البلاد، أطلقت الحكومة التونسية عدداً من البرامج والسياسات. أولاً، لجأت الحكومة إلى استخدام الأدوات القسريّة تارة والتحفيزيّة تارة أخرى لمنع تسريح العمال. ثانياً، طبّقت الحكومة سياسات تشييط سوق العمل. وعموماً، كانت هذه المقاربات مكلفة وفشلت في معالجة الاختلالات الحقيقية.

أولاً، أدخلت الحكومة بعض المرونة على أنظمة العمل كجزء من أجندتها للإصلاح الاقتصادي. ومع ذلك، لاتزال السلطات تسيطر، فعلياً، على عمليات التسريح الجماعي، وتقرّر منح أو رفض الموافقة. وفي الوقت نفسه، تقدّم حوافز للشركات المتعثّرة لمنعها من تقليص عدد موظفيها أو التوقيف النهائي لنشاطها. وقد اتخذت الحوافز، في أغلب الأحيان، شكل إعانات لتغطية أعباء الديون وتقديم الإعفاءات الضريبية. وعلى رغم أن هذه التدابير يمكن أن تقلّل من الخسائر في الوظائف في المدى القصير، فإنها مكلفة على المستوى المالي وتولّد آثاراً عكسية على التوظيف على المدى الطويل، لأنها تمنع إعادة التوزيع السليمة لرأس المال والعمالة من الشركات غير الناجحة والأنشطة المتراجعة إلى القطاعات الناشئة. نتيجة لذلك، فإن تدخّل الحكومة في سوق العمل يعوق عملية التغيير الاقتصادي الهيكلي.

ثانياً، أنفقت الحكومة مبالغ مالية كبيرة على مبادرات تشييط سوق العمل - ما يعادل 1 في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي سنوياً، وهو ما يماثل متوسط ميزانية الاتحاد الأوروبي المخصصة للغرض نفسه. وتشمل سياسات تشييط سوق العمل الإعانات في الأجور والإعانات على التوظيف الممنوحة لأرباب العمل لتشجيعهم على توظيف المزيد من الموظفين، وبرامج التدريب وإعادة التدريب لزيادة فرص توظيف طالبي العمل، وبرامج الأشغال العامة، والاعتمادات التفضيلية لتعزيز مبادرات التوظيف الذاتي. ومع ذلك، تطلّب تنفيذ سياسات سوق العمل عدداً كبيراً من التدخلات المجزأة التي تميزت بانعدام التنسيق، وتشتت الموارد المالية والبشرية والإدارية، ومحدودية التأثير على معدلات البطالة. كان الصندوق الوطني للتشغيل، والذي هو المصدر الرئيس لتمويل سياسات سوق العمل، يُدار مباشرة عن طريق مكتب رئيس الجمهورية، وبالتالي فقد كان يفتقر إلى الشفافية ولا يخضع إلى أي تقييم أو محاسبة. وقد حرمت معايير الأهلية التي تم تطبيقها شرائح واسعة من القوة العاملة العاطلة عن العمل من الاستفادة من هذه السياسات. واستفاد 25 في المئة فقط من العاطلين عن العمل في تونس من برامج سوق العمل. ونتيجة لذلك، فإن متوسط المبلغ المصرفي لكل مستفيد عالٍ جداً ويؤدي إلى الإجحاف وعدم المساواة في حق الفئات غير المؤهلة للاستفادة من هذه البرامج. حتى لو أمكن لهذه البرامج أن تساعد على تحسين المواءمة بين العرض والطلب في مواجهة

متطلبات سوق العمل، فلا يمكن أن تكون أبداً حلاً للاختلالات الاقتصادية الهيكلية مثل انخفاض معدل الاستثمار الخاص، ومحدودية الطلب على اليد العاملة الماهرة، والنظام التعليمي الذي يحتاج إلى الإصلاح، والدور المهيمن للشبكات غير الرسمية في توفير إمكانية الحصول على فرص العمل. هذه هي القضايا يجب أن تعالجها الحكومة المنتخبة حديثاً.

على صنّاع القرار إصلاح بيئة الأعمال التجارية من خلال المشاركة مع القطاع الخاص لتحديد أولويات الإصلاح.

استثمارات القطاع الخاص: الأولوية الكبرى

يمثّل القطاع الخاص الحيوي والمزدهر شرطاً أساسياً لخلق فرص العمل، وتعزيز الإنتاجية، وضمان القدرة على المنافسة. ويعتمد خلق فرص العمل أساساً على النمو الاقتصادي، والذي يتطلب الاستثمار في حد ذاته. في البلدان ذات النمو المرتفع، يتجاوز الاستثمار الخاص عادة 25 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن الاستثمار الخاص في تونس لا يكاد يتجاوز 15 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. نتيجة لذلك، اعتمد النمو في تونس بشكل أكبر على الاستثمار العام، وبدرجة أقل على الاستثمار الخاص ورأس المال البشري⁽⁶⁾.

يجب على صنّاع القرار في تونس التصدي للعوامل التي تعيق دينامية الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، وتنفيذ الإصلاحات المناسبة. ويجب عليهم إصلاح بيئة الأعمال التجارية من خلال المشاركة مع القطاع الخاص لتحديد أولويات الإصلاح ومراقبة تنفيذها.

في تونس، لاتزال الدولة تسيطر على القطاع الإنتاجي إلى حد كبير، والذي يتخلّل أيضاً القطاع الخاص من خلال شبكة معقدة من الملكية المتبادلة⁽⁷⁾. ولاتقتصر ملكية الدولة على قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والطاقة، والنقل، والخدمات المصرفية فقط، بل يمتد حضورها إلى لقطاعات أخرى، مثل الأسمدة والتعدين ومواد البناء⁽⁸⁾.

يجب على الحكومة المنتخبة حديثاً إطلاق عدد من الإصلاحات الأساسية لضمان أن تكون القطاعات الاقتصادية المختلفة مفتوحة أمام المنافسة، وإلغاء نظام الامتيازات السائد، ومراجعة قانون الاستثمار لتبسيط وترشيد الحوافز الاقتصادية، ومحاربة الفساد والمحسوبية التي تمّت مأسستها في ظل نظام زين العابدين بن علي.

إزالة القيود المفروضة على استثمار القطاع الخاص وتعزيز المنافسة

تحتاج تونس إلى مراجعة القيود المفروضة على الاستثمارات في قطاعات الخدمات، وذلك بهدف تسهيل مشاركة القطاع الخاص المحلي والمستثمرين الأجانب. وعلى رغم الإصلاحات التي نفذتها لتحرير التجارة والاستثمار منذ منتصف الثمانينيات، هناك انفتاح محدود على الاستثمار الخاص

في قطاع الخدمات.

البلاد ليس لديها اتفاقية تجارة حرة تغطي الخدمات، وقد كانت التزاماتها متعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية محدودة جداً بالمقارنة مع المستويين الإقليمي والدولي. فالولوج إلى العديد من الخدمات، مثل الأنشطة التجارية (التوزيع بالجملة وتجارة التجزئة)، محصور بالمؤسسات التي يملك التونسيون فيها أغلبية رأس المال. ويُشترط في العديد من أنشطة الخدمات الأخرى على الاستثمار الأجنبي المباشر الحصول على موافقة مسبقة من هيئة الاستثمار إذا كانت نسبة الملكية الأجنبية فيها تتجاوز 50 في المئة. وبسبب هذه القيود، أضاعت تونس فرصة الاستفادة بشكل أكبر من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والمكاسب المحتملة لذلك في مجال الرفع من الإنتاجية. استغل الأفراد المقربون لمركز السلطة في نظام زين العابدين بن علي هذه الأحكام لفرض أنفسهم كشركاء لا يبدل عنهم بالنسبة للمستثمرين الأجانب، وهو ما رتب آثاراً ضارة على الاستثمار الخاص.

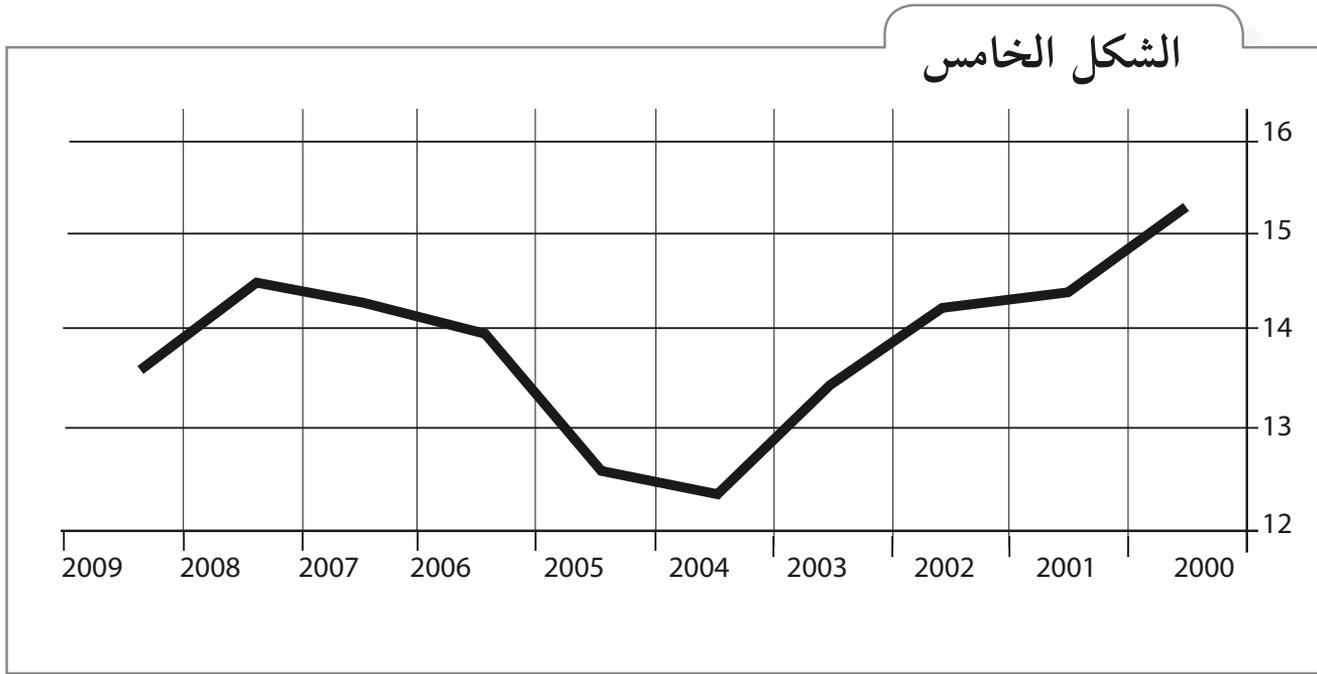
ينبغي أن تعالج تونس مسألة القروض المتعثرة في القطاع المصرفي وتفتحه أمام المنافسة. ويمثل ضعف النظام المالي التونسي عقبة أخرى في تحقيق النمو لأنه يرفع تكلفة رأس المال، ويؤدي إلى تخصيص الموارد المالية المتاحة بطريقة غير ناجعة. القطاع المصرفي، الذي تسيطر فيه الحكومة على أكبر ثلاثة مصارف عامة، لا يزال يعاني من المنافسة المحدودة ومستويات مفرطة من القروض المتعثرة. هذه القروض تمثل أكثر من 12 في المئة من إجمالي القروض في القطاع المصرفي في تونس، مقارنة بـ 8 في المئة في الأردن و4.8 في المئة في المغرب⁽⁹⁾.

كما أن تونس بحاجة إلى تعزيز سلطات الجهاز المشرف على احترام قواعد المنافسة داخل الأسواق، وتنفيذ أنظمة ولوائح تشجع على المنافسة الشريفة. على مستوى النصوص، تبدو قوانين المنافسة في تونس متماشية مع المعايير الدولية، ولكن لا يزال تطبيقها محدوداً.

مراجعة و تبسيط حوافز الاستثمار

تحتاج السلطات التونسية إلى إعادة النظر في الحوافز المقدمة في إطار قانون الاستثمار في البلاد، وبلورة إجراءات داعمة للاستثمار والصادرات أكثر فعالية واتساقاً وشفافية. فتنفيذ قانون الاستثمار بموجب القانون 93-120 وتعديلاته معقد ويكلف كل سنة ما يعادل 2.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، أو 11 في المئة من الإيرادات الضريبية للدولة. وعلى رغم هذه التكاليف الباهظة، فإن الحوافز المالية والضريبية الممنوحة بموجب القانون المشار إليه غير فعّالة في تحفيز الاستثمار الخاص⁽¹⁰⁾. الشكل 5 يكشف أنه خلال العقد الماضي، انخفضت حصة الاستثمار الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 15.3 إلى 12.5 في المئة بين عامي 2000 و2004، وركدت عند حوالي 14 في المئة منذ العام 2006.

الشكل 5: حصة استثمارات القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي في تونس، 2000-2009 (في المائة)



المصدر: البنك المركزي التونسي

يبدو أن نظام زين العابدين بن علي استخدم أساساً نظام الحوافز لدعم شرعيته وتعزيز سيطرته السياسية والإدارية على القطاع الخاص⁽¹¹⁾. فمن خلال التمييز بين المؤسسات على أساس خصائصها - مثل الحجم، والقطاع الاقتصادي، والموقع، والتوجه نحو التصدير - منح قانون الاستثمار في تونس سلطة تقديرية كبيرة للبيروقراطية وولّد تشوّهات كبيرة في بيئة الأعمال. في المتوسط، بلغت نسبة الحوافز التي قدمتها الدولة 40 في المئة من التكلفة الاستثمارية للمشاريع التي تم دعمها بين العامين 1994 و2007⁽¹²⁾. ولكي تتغلب على العجز الهيكلي في استثمار القطاع الخاص، يجب على الحكومة المنتخبة وضع قانون جديد لدعم أهداف خلق فرص العمل والتنوع الاقتصادي، وتحفيز عملية تقارب وتكامل اقتصادي سليمة بين المناطق الساحلية والداخلية في البلاد.

مكافحة الفساد والمحسوبية التي تمت مأسستها في ظل نظام بن علي

من أجل مستقبل تونس الاجتماعي والاقتصادي، يتعيّن على الحكومة المنتخبة حديثاً توجيه ضربة موجعة لثقافة الفساد. ومع ذلك، فإن الفساد آفة متجذرة من المؤكد أنها لم تغادر تونس مع بن علي. ومكافحة الفساد تستلزم اتخاذ إجراءات صارمة ضد الرشوة والاحتيال والتهرب الضريبي،

والتراجع أيضاً عن تخصيص الخدمات الاجتماعية لأغراض سياسية. على الرغم من أن وسائل الإعلام والرأي العام تركّز حصراً على الفساد في الدوائر العليا وبين أفراد عائلة زين العابدين بن علي الذين كانوا يستخدمون مواقعهم لمراكمة الثروة بشكل غير قانوني، فإن مسألة الفساد والمحسوبية في تونس تجاوزت محيط النظام وتفتت بين شرائح واسعة من المجتمع. وقد استخدم النظام في تونس سياسات عامة مختلفة - مثل الخصخصة، وقانون الاستثمار، وتشجيع الصادرات - لإنشاء ورعاية شكل من أشكال الرأسمالية المبنية على المحسوبية التي كان رجال الأعمال فيها يعتمدون اعتماداً كبيراً على الدولة للوصول إلى السلطة والامتيازات والفرص الاستثمارية. وبذلك حقّق النظام هدفين. أولاً، خلق تحالفاً اجتماعياً جديداً باعتباره بديلاً للأنصار التقليديين من الفئات المتوسطة والضعيفة الذين أضرت بهم الإصلاحات الاقتصادية ذات التوجه الليبرالي. ثانياً، أبقى النظام على سيطرته على الاقتصاد من خلال شبكات المصالح التي نسجها على المستوى المركزي وفي المناطق بين رجال الأعمال والبيروقراطية.

من بين جميع الحكومات الاستبدادية في المنطقة، أتقن نظام بن علي في تونس فنّ استخدام المنظمات غير الحكومية، التي ترعاها الحكومة، بشكل جيد⁽¹³⁾. فقد خلق النظام ورعى شبكة تضامن نفعية، والتي، وإن لم تكن جزءاً من الحكومة، كانت تقودها النخبة في الحزب الحاكم. إذ حوّلت هذه الشبكة، من خلال منح الامتيازات والخدمات الاجتماعية في مقابل دعم النظام، ثقافة المحسوبية إلى فساد مستشر في جميع قطاعات المجتمع.

إن الحدّ من الفساد المنظّم هو التحدي الذي من المرجّح أن يتطلب اتّخاذ تدابير قوية، والمزيد من الوقت والمال أيضاً. صنّاع القرار - بتضافر الجهود مع الجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك القطاع الخاص والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني - بحاجة إلى تنفيذ استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد. مثل هذه الاستراتيجية يجب ألا تستهدف الأشخاص الذين اعتادوا على إساءة استعمال مناصبهم فقط، ولكن أيضاً الأفراد والمنظمات التي استفادت من هذا النظام بشكل غير مباشر. حملات التوعية العامة، التي توضح الآثار الضارة للفساد على النمو الاقتصادي والاستثمار والمنافسة، على الرغم من أنها ضرورية إلا أنها ليست كافية. فرفع مستوى الوعي من دون تنفيذ صارم لمقتضيات القانون مناسب قد يؤدي إلى فقدان الثقة بين السكان وزيادة حالات الفساد⁽¹⁴⁾.

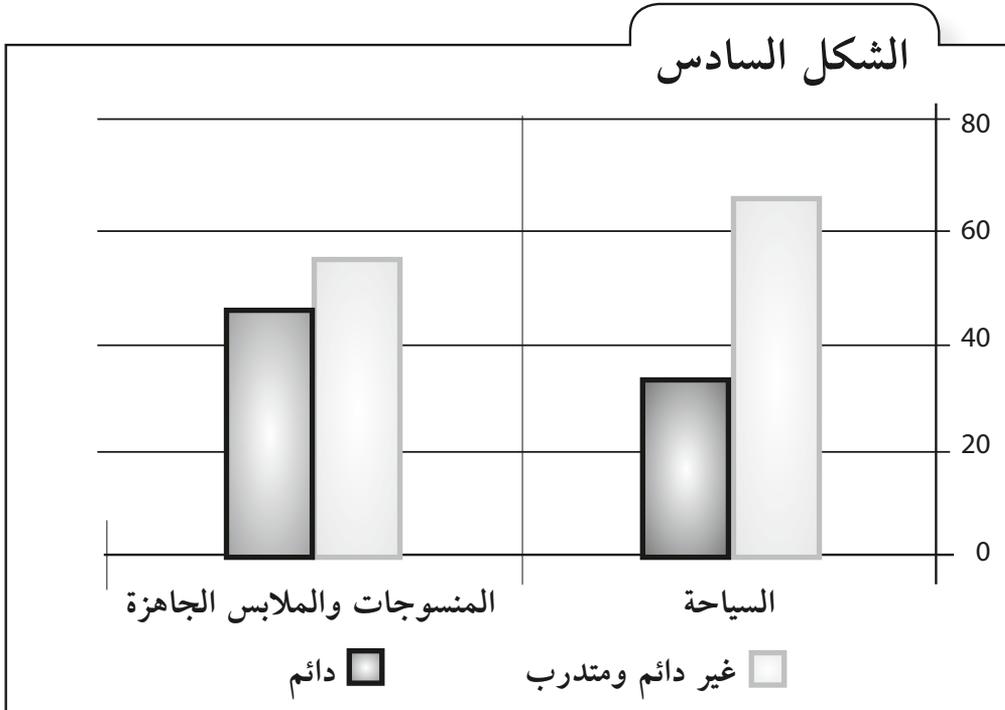
ارتقاء سلم القيمة المضافة

صنّاع القرار في تونس بحاجة إلى وضع حوافز كافية لتوجيه الموارد نحو قطاعات مختارة تتميز بالقيمة المضافة المرتفعة والمعرفة المكثفة. ثمة فرص حقيقية في مجال الزراعة والصناعة وقطاع الخدمات لتعزيز استخدام المكثف لرأس المال البشري، ولتكييف التعليم والتدريب لتلبية الطلب.

سيكون من قبيل الخطأ حصر معاناة المواطنين التونسيين، ولاسيما الشباب، في معضلة البطالة. فقد تفاقم الوضع الاجتماعي في تونس نظراً لانتشار الوظائف الهشة المتدنية الأجر في القطاع الخاص الرسمي، وصعود القطاع غير الرسمي كردّ على فشل الاقتصاد الرسمي في تقديم فرص عمل لائقة. ويبدو معبراً جداً أن شرارة الاضطرابات الاجتماعية التي اندلعت في تونس، وانتهت مع انهيار النظام السابق، أطلقتها التضحية العلنية بالنفس من شاب لم يكن عاطلاً عن العمل، ولكنه كان يعمل في القطاع غير الرسمي، والذي كان يتعرض باستمرار إلى المضايقات من السلطات المحلية.

في قطاع السياحة، 35 في المئة من العاملين فقط لديهم عقد دائم. أما الباقون فهم إمّا موظفون مؤقتون (53٪) أو متدربون (12٪)⁽¹⁵⁾. في قطاع المنسوجات والملابس، الذي يُعدّ قطاعاً رئيسياً يوفر الوظائف، ثمة نسبة 44 في المئة من العاملين في وضع غير دائم و11 في المئة في وضع التدريب (الشكل 6). 45 في المئة فقط من جميع العاملين يتمتعون بعقد عمل دائم⁽¹⁶⁾. بالإضافة إلى حساسية وضعهم، يكسب الموظفون غير الدائمين من 25 إلى 40 في المئة أقل مقارنة مع الموظفين الدائمين. في كلا القطاعين، يبدو أن القدرة التنافسية لتونس ناجمة إلى حد كبير من سوء ظروف العمل وتدني الأجور.

الشكل 6: حالة الوظائف (الدائمون، وغير الدائمين، والمتدربون) في صناعة النسيج والملابس الجاهزة والسياحة والمنسوجات في تونس، (في المئة)



كانت مساهمة القطاعات الأكثر توجهاً نحو التصدير في النمو الاقتصادي محدودة نتيجة لانخفاض قيمتها المضافة، وضعف تكاملها مع بقية القطاعات الاقتصادية. لا تمثل حصة القيمة المضافة سوى 18.5 في المئة من قيمة الناتج الإجمالي لقطاع الصناعات التحويلية في تونس⁽¹⁷⁾. هذا المعدل أقل في حالة المنسوجات والصناعات الكهربائية والميكانيكية. وقد أغفلت الحوافز المقدمة للقطاع الخاص الدور الرئيس للروابط والتفاعلات بين الشركات المصدرة الرائدة، من جهة، والإنتاج المحلي، من جهة أخرى. والنتيجة هي أن الشركات التونسية الموجهة للسوق المحلية لم تستفد من تحرير التجارة والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر.

تونس بحاجة إلى مراجعة سياستها التجارية لكسر الاعتماد الكبير على السوق الأوروبية.

تمثلت استراتيجية تونس في تشجيع الصادرات، وخاصة المنتجات المصنعة، في حين وفّرت حماية شديدة للشركات المنتجة للسوق المحلية. وقد خلقت هذه الاستراتيجية ثنائية في الاقتصاد أعاقت إدماج السوق المحلية والأنشطة الموجهة

نحو التصدير. إذ زادت اعتماد المصدّرين على المدخلات المستوردة، وجعلت من الضروري دعم الشركات التي تقوم بالتصنيع المحلي للسلع البديلة.

ينبغي للبلاد التحوّل تدريجياً من العائد المنخفض وشديد التقلب لـ«السياحة الرخيصة»، إلى «السياحة عالية الجودة». وينبغي أن تتحوّل أيضاً من مراكز الاتصال إلى تطوير البرمجيات وخدمات المعلومات والاتصالات ذات القيمة المضافة المرتفعة. تونس بحاجة أيضاً إلى بلورة استراتيجية شاملة لتعزيز تصدير الخدمات الطبية إلى الليبيين والجزائريين وأبناء جنوب الصحراء⁽¹⁸⁾.

من حيث تنوع الأسواق، تونس بحاجة إلى مراجعة سياستها التجارية لكسر الاعتماد الكبير على السوق الأوروبية. إذ يمثل تنوع الشركاء التجاريين مجالاً آخر يمكن فيه لتونس أن تعزز من خلالها حنكتها في الأعمال التجارية. حالياً، يأتي الجزء الأكبر من السياحة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتصدير، والتحويلات المالية من أوروبا⁽¹⁹⁾. ومع ذلك، فقد أضعفت المنافسة الشرسة من جانب المصدّرين النشيطين، مثل الصين والهند وبلدان الأسواق الصاعدة الأخرى، قدرة تونس على التصدير إلى الاتحاد الأوروبي.

الحكومة، وبالشراكة مع مجتمع الأعمال، بحاجة إلى إطلاق برامج التسويق والتواصل والتعريف بالمنتجات والخدمات التونسية للبلدان الشريكة الجديدة، واستكشاف أسواق جديدة في جميع أنحاء العالم.

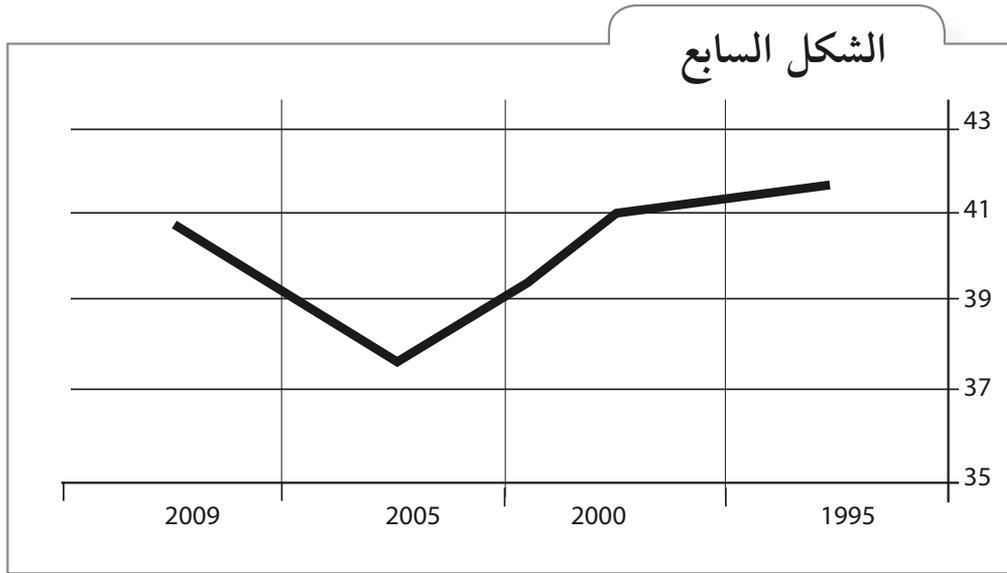
السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتقاسم العادل للعبء الضريبي

ازدادت الفجوة بين الأغنياء والفقراء سوءاً خلال السنوات الخمس الماضية في تونس⁽²⁰⁾. تحتاج

الحكومة لترشيد الإعفاءات الضريبية وغيرها من التحويلات العامة غير المبررة، وتحسين شفافية النظام الضريبي واتخاذ إجراءات صارمة ضد المتهربين من الضرائب، وضمان مساهمة دافعي الضرائب استناداً إلى قدراتهم.

وقد انخفض «مؤشر جيني»، وهو يستخدم عادة لقياس التفاوت، بين عامي 1995 و2005 لكنه ارتفع منذ ذلك الحين (الشكل 7)⁽²¹⁾. وثمة ثلاثة عوامل ساهمت على وجه الخصوص في مزيد من التفاوت: ارتفاع معدل البطالة بين الشباب من الطبقات الفقيرة والمتوسطة، وغياب سياسات إعادة التوزيع الضريبي، والتأثيرات السلبية لنمط الإنفاق الاجتماعي العام.

الشكل 7: التفاوت في الدخل في تونس، 1995-2009 (على أساس مؤشر جيني)



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والبنك الدولي

كان ينظر إلى النموذج التونسي باعتباره نجاحاً اقتصادياً، ولكن ما وراء الواجهة، كان يمثّل فشلاً اجتماعياً ذريعاً ومصدراً للإحباط. ففي استطلاع أجراه معهد غالوب قبل بضعة أشهر من قيام ثورة الياسمين، تبين أن 49 بالمائة من الشباب التونسي يطمون بالهجرة، في مقابل 37 في المئة في المغرب و32 في المئة في الجزائر. كما أوضح الاستطلاع أن الشباب التونسي أقل استعداداً للانخراط في برامج إعادة التدريب على مهنة مختلفة أو بدء عمل خاص بهم إذا أصبحوا عاطلين عن العمل

لمدة تزيد عن ستة أشهر.

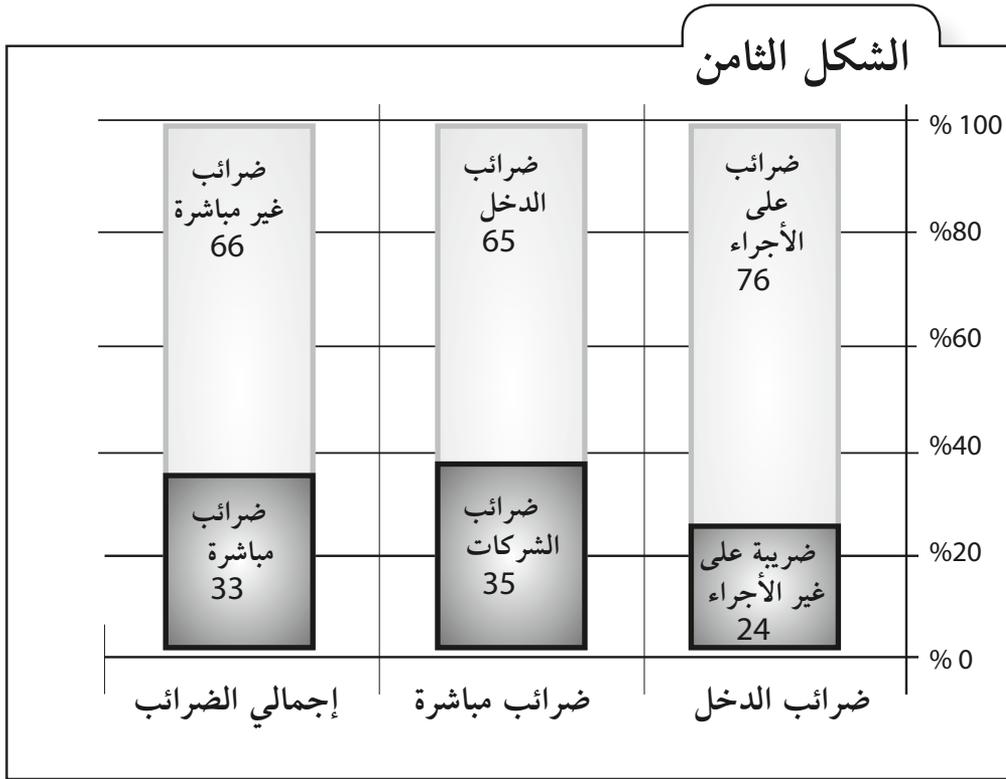
أعاق العائد المنخفض للتعليم، نظراً للفترات الطويلة من البطالة وندرة الوظائف الدائمة في القطاعين العام والخاص، عملية الترقى في السلم الاجتماعي وزاد التفاوت في تونس. إذ يستثمر أفراد الطبقتين الفقيرة والمتوسطة في تعليم أطفالهم، لكنهم لا يجنون سوى الإحباط وخيبة الأمل. كما أن انتشار المحسوبية والمحاباة يجعل المسألة أشد سوءاً. على عكس الشباب من خلفيات أكثر ثراء الذين يعتمدون على شبكات كثيفة، فإن من ينتمون إلى الأسر المحرومة عادة ما ينتهي بهم الأمر عاطلين عن العمل أو عالقين في وظائف غير لائقة.

على الرغم من أن نظام الضرائب يبدو مصمماً بشكل جيد إلى حد ما، مع فرض ضريبة تصاعديّة على الدخل وضريبة على الشركات بنسبة 30 في المئة على الأرباح، فإنه يخفي ثلاثة تشوهات رئيسية تجعل توزيع الدخل في البلاد أكثر تفاوتاً. أولاً، الحكومة تجبي من الضرائب غير المباشرة أكثر مما تجبي من الضرائب المباشرة. في المتوسط، يتم تحصيل ثلث الضرائب فقط في تونس من الضرائب المباشرة، بالمقارنة مع الثلثين من الضرائب غير المباشرة⁽²²⁾. عبء الضرائب غير المباشرة يقع أكثر بكثير على كاهل الفقراء، لأنهم في العادة يستهلكون دخلهم بالكامل. الأغنياء يمكنهم التملّص من الضرائب غير المباشرة، والاستفادة من المنح الضريبية من خلال الادخار أو استثمار جزء من دخلهم.

ثانياً، يدفع الأفراد ضرائب أكثر بكثير مقارنة بالشركات (65 في المئة للأفراد مقابل 35 في المئة للشركات) (الشكل 8). وترجع المساهمة المتواضعة لضرائب الشركات إلى حد كبير إلى الحوافز المالية السخية الممنوحة للشركات الكبرى في إطار قانون الاستثمار. خلال الفترة 2000-2007، تنازلت الحكومة، في كل عام، عمّا يتراوح بين 50 و60 في المئة من الضرائب التي كانت مستحقة على الشركات في شكل حوافز ضريبية. مع ذلك، وعلى رغم سخائها، لم تكن مثل هذه التخفيضات والإعفاءات الضريبية في تونس فعّالة في تشجيع الاستثمار الخاص وخلق فرص العمل.

ثالثاً، الأجراء - الذين ينتمون في معظمهم إلى الطبقة المتوسطة - يدفعون ثلاثة أرباع الضرائب على الدخل، مقارنة مع ربع الدخل لغير العاملين بأجر⁽²³⁾. ويتضاعف انعدام العدالة الاجتماعية في تونس بسبب سياسات الإنفاق الاجتماعي غير الفعّالة. ولبلوغ هدف العدالة الاجتماعية، والتي كانت في صميم ثورة الياسمين، يتعيّن على صنّاع القرار إعادة النظر في الهيكل الحالي للإنفاق العام والبحث عن برامج أكثر فعّالية للإنفاق العام. وقد يكون من المفيد اقتباس/تعلم خبرات وتجارب دول أميركا اللاتينية عبر الانتقال نظام الإنفاق الاجتماعي الذي يستهدف الفئات والأقاليم الأكثر فقراً.

الشكل 8: الهيكل الضريبي في تونس، المتوسط للفترة 2005-2009 (في المائة)



المصدر: البنك المركزي التونسي

تتفق تونس ما بين 4 و5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على التحويلات والإعانات الاجتماعية سنوياً. إعانات الوقود والغذاء تبتلع ما بين 2.5 و4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، اعتماداً على الأسعار العالمية للنفط والحبوب، وتستفيد منها الأسر الغنية والفقيرة على حد سواء. وقد أجرى صندوق النقد الدولي دراسات مختلفة تظهر الطبيعة غير المتوازنة للإعانات. فهي تميل لصالح الأغنياء أكثر من الفقراء، وبالتالي فإن تأثيرها على التفاوت عكسي⁽²⁴⁾.

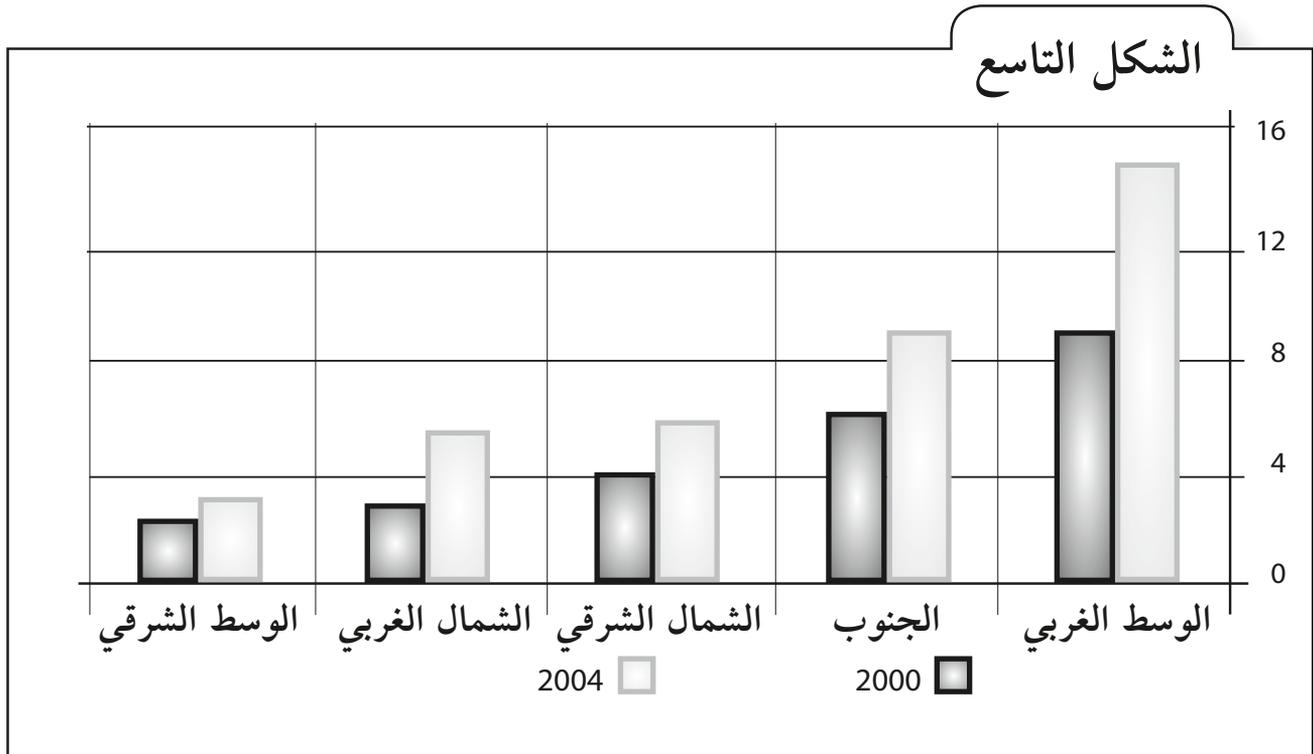
معالجة الفوارق المنطقية

في تونس، لعب التفاوت في مستويات الرفاه بين مناطق البلاد دوراً رئيسياً في تأجيج الاضطرابات الاجتماعية. وبالتالي قادت المدن الأكثر تضرراً، سيدي بوزيد والقصرين وتاهلة في الغرب الأوسط (الوسط الغربي) من البلاد، الانتفاضة ضد النظام.

لمعالجة هذا التفاوت بين الأقاليم، تحتاج الحكومة المنتخبة حديثاً إلى بلورة استراتيجية شاملة للتنمية المناطقية. وينبغي عليها أن تعزز التقارب المناطقي من حيث الحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، وتخصيص جزء من موارد الدولة إلى المناطق والمقاطعات المحليّة على أساس معايير اجتماعية واقتصادية، مثل البطالة والفقير.

خلال العقدين الماضيين، أظهرت الإحصاءات الرسمية أن معدلات الفقر قد انخفضت وأن الوضع الاقتصادي العام تحسّن. ومع ذلك، أهملت أجزاء كبيرة من البلاد، ونتيجة لذلك، تفاقم التفاوت المناطقي. على سبيل المثال، تدلّ الفجوة في معدلات الفقر بين العاصمة وبقية البلاد على أن التفاوت على الصعيد المناطقي من حيث مستويات المعيشة زاد بين عامي 2000 و2004 (الشكل 9)⁽²⁵⁾.

الشكل 9: نسب الفقر في المناطق التونسية بالمقارنة مع تونس العاصمة، 2000 و2004 (في المئة)

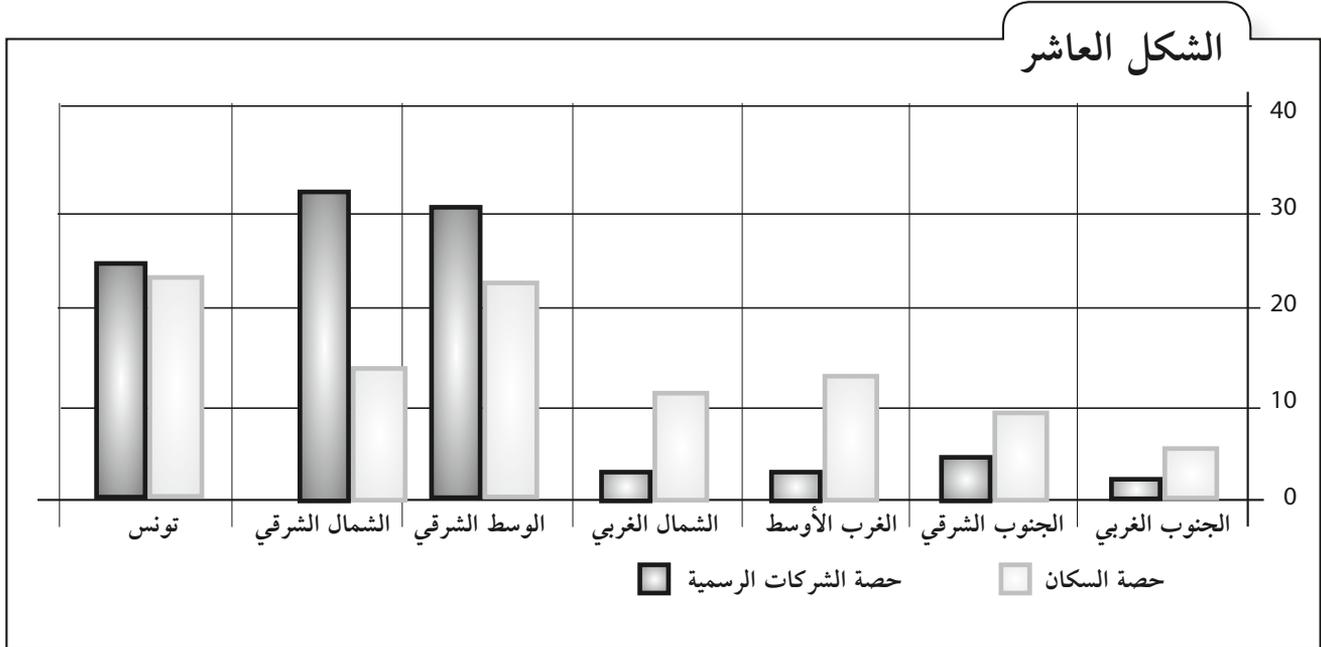


المصدر: حسابات المؤلف استناداً إلى بيانات البنك الأفريقي للتنمية

زادت الفجوة في مستويات الفقر في جميع المناطق مقارنة بالعاصمة. الشمال-الغربي - والوسط الشرقي، اللذان استفادا من الاستثمارات العامة وكذلك من مشاريع القطاع الخاص في مجال السياحة والصناعات التحويلية الموجهة نحو التصدير، أقرب إلى العاصمة من حيث معدلات الفقر.

وعلى العكس من ذلك، فإن الجنوب والوسط الغربي، لايزالان في وضعية تهميش وحرمان. في الوسط الغربي، كان معدّل الفقر أعلى بواقع 14 مرة منه في تونس العاصمة في العام 2004، مقارنة بـ 8.5 أضعاف في العام 2000.

الشكل 10: التوزيع المناطقي للشركات الرسمية والسكان في تونس (2009) (في المئة)



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، تونس

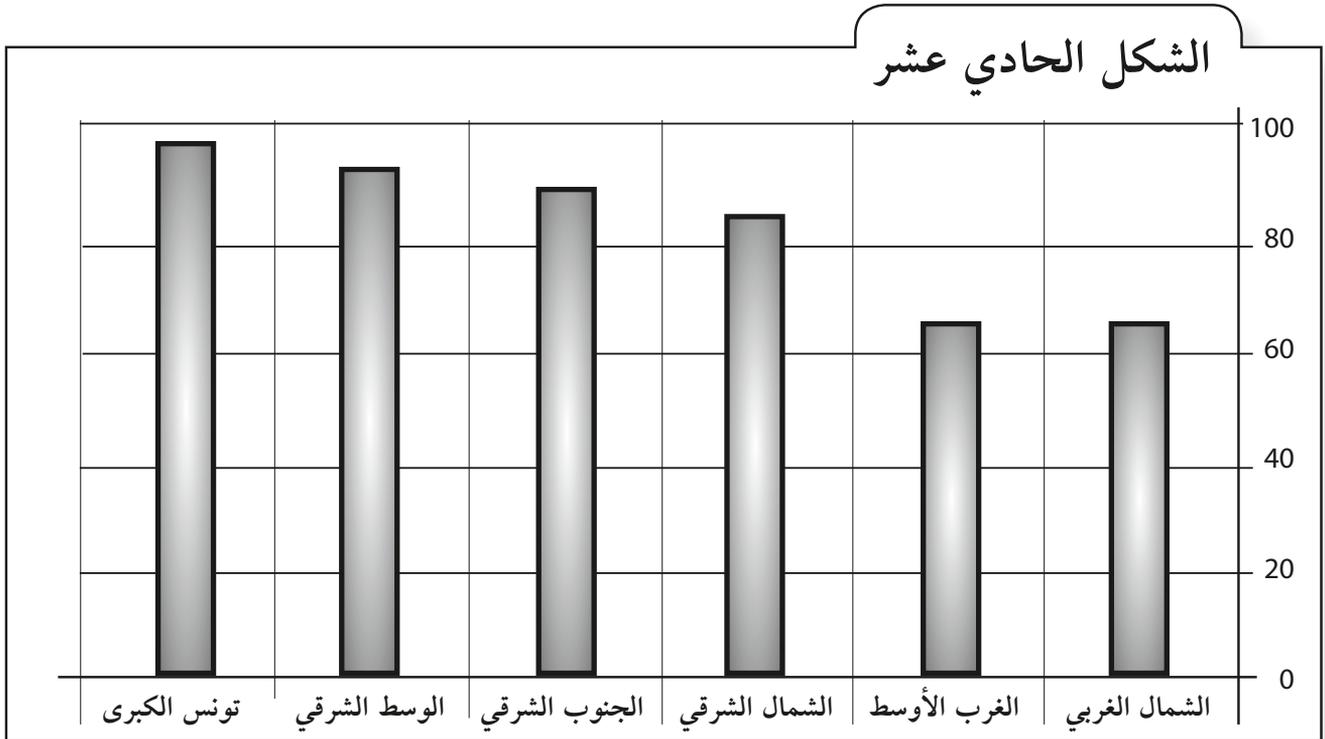
ثمّة مؤشّرات أخرى تؤكّد استمرار وجود فوارق كبيرة بين المناطق الساحلية والداخلية في البلاد في الاستفادة من البنية التحتية الأساسية، والتعليم والخدمات الصحية، وفرص العمل. إذ تفتقر المناطق الأكثر حرماناً من البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية الملائمة، وتعاني من ارتفاع معدلات البطالة. المناطق الثلاث الأوفر حظاً - تونس الكبرى، والوسط، والشمال - الشرقي - تضم 60 في المئة من السكان ونحو 90 في المئة من المؤسسات الاقتصادية (الشكل 11) ⁽²⁶⁾. بالمقابل، تؤوي المناطق الثلاث الغربية المحرومة - الشمال الغربي، والوسط الغربي، والجنوب الغربي 30 في المئة من الشعب التونسي وأقل من 8 في المئة من الشركات.

إن التفاوت المناطقي ليس ناجماً فقط عن التباين في الثروات الطبيعية والبشرية بين المناطق، بل هو حصيلة مباشرة أيضاً للسياسة العامة. فلا تزال اللامركزية، التي يمكن أن تعوّض جزءاً من الفوارق، غير مُستغلّة في تونس. الإدارة المحلية في تونس بشكل رئيس ذات بعد إداري وتنفيذي مع عدم وجود وظائف سياسية لها.

الحكومة في حاجة إلى وضع استراتيجية شاملة للتنمية المناطقية وتعزيز التقارب المناطقي من حيث الحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة. لتلبية هذه الأهداف، يجب على الحكومة تخصيص جزء من موارد الدولة للمناطق والمقاطعات المحلية على أساس معايير اجتماعية واقتصادية، مثل البطالة والفقر. في الوقت نفسه، تحتاج الحكومة لضمان الاتساق بين الأهداف المناطقية والوطنية.

حالياً، تدير الحكومة المركزية أكثر من 90 في المئة من الانفاق العام، مقارنة مع 7 في المئة على الصعيدين المناطقي ودون المناطقي⁽²⁷⁾. كما أن المعايير المستخدمة لتقاسم موارد الدولة بين الوحدات الإدارية المناطقية تؤدي إلى تفاقم الفوارق⁽²⁸⁾. وقد تم تخصيص ثلثي الاستثمارات العامة التي تديرها الحكومة المركزية إلى المناطق الساحلية⁽²⁹⁾.

على مر السنين فقد الخطاب الرسمي للتنمية الإقليمية صدقيته. واستند عمل صنّاع القرار إلى مقاربة اختزالية للغاية لتوفير الكهرباء والمياه، وإمكانية الوصول إلى الطرق، وأهملوا غيرها من الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم (الشكل 11). إن المناطق الريفية تعاني من مستويات عليا من الفقر، وتستحق المزيد من الخدمات الحكومية والتحويلات المالية.



الشكل 11: وصول الأسر إلى المياه الصالحة للشرب في تونس، 2010 (في المئة)

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، تونس

تحتاج الحكومة إلى تحقيق توازن دقيق بين السعي لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في التخطيط المناطقي والكفاءة في تخصيص الموارد. ومع ذلك، لا يمكن تطوير كل منطقة على قدم المساواة أو منحها الأولوية، وذلك بسبب ندرة الموارد. وعلى الرغم من جاذبيته، فإن إعادة تخصيص الموارد للمناطق المحرومة بشكل مفاجئ يمكن أن يكون مكلفاً ويؤدي إلى نتيجة عكسية. في الاقتصاد المفتوح، يحسّن التركيز المناطقي للأنشطة الاقتصادية القدرة التنافسية والكفاءة. كما أن منح حوافز ضريبية للمناطق الفقيرة ربما يحوّل الوظائف بعيداً عن المناطق التي لا تحصل على الدعم، بدلاً من خلق مشاكل جديدة. ومع ذلك، يجب على الحكومة تشجيع انتقال العمالة من خلال الاستثمار في البنية الأساسية للنقل، وتسهيل الحصول على السكن، وتطوير التكامل المناطقي. ومن شأن مثل هذه السياسات أن توسّع فرص العمل للأشخاص من خارج المنطقة الساحلية، وتؤدي في المدى الطويل إلى تقارب أكثر استدامة لمستويات المعيشة بين المناطق.

خاتمة

لفترة طويلة، كان نظام الرئيس بن علي في تونس قادراً على توفير مكاسب اقتصادية واجتماعية للبلاد، وبالتالي تأمين شرعيته واستقراره السياسي في المقابل. لكن الصفة السلطوية فشلت في ظل تزايد عجز الاقتصاد عن خلق الوظائف للوافدين الجدد على أسواق العمل من ذوي الشهادات الجامعية، وانتشار الوظائف الهامشية ومدنية الأجر في القطاع غير الرسمي، وارتفاع التفاوت في الدخل والفوارق المنطقية. وشيئاً فشيئاً، فاق عدد الخاسرين من الأوضاع الاقتصادية السائدة عدد المستفيدين منها ما أدى إلى تآكل شرعية النظام.

وبينما تبعد البلاد عن نظامها السابق، فإن صنّاع القرار في حاجة إلى بناء ثقة المواطنين في العملية الديمقراطية الجارية ووضع الأسس اللازمة لسيادة القانون والحكم الرشيد. يجب على الحكومة المنتخبة حديثاً أن تقدم حزمة متناسقة من السياسات التي تعتمد على صدقية الخطاب،

صنّاع القرار في حاجة إلى بناء ثقة المواطنين في العملية الديمقراطية الجارية ووضع الأسس اللازمة لسيادة القانون والحكم الرشيد. يجب على الحكومة المنتخبة حديثاً أن تقدم حزمة متناسقة من السياسات التي تعتمد على صدقية الخطاب، والأهداف الملموسة، ووضع جدول زمني لبلوغها، وأن تكون خاضعة للمساءلة من قبل السكان.

والأهداف الملموسة، ووضع جدول زمني لبلوغها، وأن تكون خاضعة للمساءلة من قبل السكان. ومما لا شك فيه أن تحقيق توازن دقيق بين الكفاءة والعدالة الاجتماعية في السياسات الاقتصادية

وبين مناخ مؤات للاستثمار وبرامج الحوافز الشفافة سيكون صعباً. لن يكون لدى الحكومة المنتخبة في تونس مجال كبير للمناورة وزيادة الاستثمار العام لأن الإنفاق غير الاختياري يمتصّ جزءاً كبيراً من الميزانية، وهي سوف تحتاج أيضاً إلى الحفاظ على كل من عجز الموازنة والدين العام تحت السيطرة. في السياق الدولي الحالي، قد يُضعف المستوى المفرط للدين العام في البلاد ثقة المستثمرين ويضرب فرص النمو. لذا فإن القطاع الخاص ضروري لمستقبل تونس الاقتصادي. يجب على الحكومة المنتخبة حديثاً التشجيع على تطوير القطاع الخاص عن طريق التخلص من الأنظمة غير الفعّالة،

ومحاربة الفساد. بدلاً من النموذج السابق الذي يقوم على توزيع الريع في مقابل الدعم السياسي، تحتاج الحكومة لتقديم الحوافز المناسبة على أساس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

ملاحظات

1 وفقا لوزارة التخطيط والتعاون الدولي، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011 بواقع 0.2 في المئة.

2 In Tunisia, there is a public-sector wage premium of about 18 percent (between 24 and 30 percent for women) compared with the private sector. Ummuhan Bardak, Henrik Huitfeldt, and Jackline Wahba, 'Employment Policy Reforms in the Middle East and North Africa', European Training Foundation, 2006, [http://www.etf.europa.eu/pubmgmt.nsf/\(getAttachment\)/C93440BDFFEF9672C12572FB0050E2E7/\\$File/NOTE75WLGU.pdf](http://www.etf.europa.eu/pubmgmt.nsf/(getAttachment)/C93440BDFFEF9672C12572FB0050E2E7/$File/NOTE75WLGU.pdf)

3 Marco Stampini and Audrey Verdier-Chouchane, 'Labor Market Dynamics in Tunisia: The Issue of Youth Unemployment', Review of Middle East Economics and Finance 7, no. 2 ((2011), <http://www.bepress.com/rmeef/vol7/iss2/art>

4 Tunisian Ministry of Vocational Training and Employment, 'Employment Statistics: 2010, 2011', <http://www.emploi.gov.tn/?id=3&L=2>

5 .See the Doing Business website, <http://www.doingbusiness.org>

6 Aristomene Varoudaki and Paloma Anós Casero, Growth, Private Investment and the Cost of Doing Business in Tunisia, World Bank Working Paper 34 (Washington, D.C.: World Bank, 2004), 8, <http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/wp34september2006.pdf>

7 التمييز بين القطاعين العام والخاص في تونس ليس واضحاً دائماً. فقد تطور تعريف المؤسسة العامة بمرور الوقت. وكانت نسبة 10 في المئة من ملكية الحكومة لمؤسسة ما كافية كي تتأهل بوصفها مؤسسة عامة حتى العام 1985. تم رفع العتبة إلى 34 في المئة في ذلك العام، وإلى 50 في المئة بالنسبة للمؤسسات غير المالية في العام 1989. وقد أدت هذه التغييرات في التعريف إلى خفض عدد الشركات المصنفة بوصفها ذات ملكية عامة، ولكن في مجموعها، لم تنخفض الأصول العامة بدرجة كبيرة. في العام 2007، كانت محافظة الدولة مكونة من 192 شركة مملوكة بالكامل و493 شركة مملوكة جزئياً (منها 100 ذات ملكية تزيد عن 50 في المئة، و55 ذات ملكية بين 35 و50 في المئة، و198 ذات ملكية بين 10 و35 في المئة، وأقل من 10 في المئة في باقي الشركات).

8 United Nations Conference on Trade and Development, Voluntary Peer Review of Competition Policy: Tunisia (Geneva: United Nations Conference on Trade and Development, 2006), http://www.unctad.org/en/docs/ditccpl200620overview_en.pdf

- 9
International Monetary Fund, Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia, April 2011 (Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2011), <http://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2011/mcd/eng/pdf/mreo0411.pdf>
- 10
Kamel Ghazouani, Evaluation des incitations à l'investissement privé: Cas du CII (Tunis: Institut Arabe des Chefs d'Entreprises, 2011), <http://iaceonline.com/ctee/documents/CII-IACE-Presentation.pdf>
- 11
Béatrice Hibou, Hamza Meddeb, and Mohamed Hamdi, Tunisia After 14 January and Its Social and Political Economy, Euro-Mediterranean Human Rights Network, 2011
- 12
.Ghazouani, Evaluation des incitations
- 13
Fadhel Kaboub, The Middle East's Neo-Liberalism-Corruption Nexus, June 2011, <http://personal.denison.edu/~kaboubf/Pub/Media/2011-May-DS-NeoliberalismCorruptionNexus.pdf>
- 14
.United Nations, Draft Manual on Anti-Corruption Policy, June 2001
- 15
.Tunisian Ministry of Vocational Training and Employment, Employment Statistics
- 16
.Ibid
- 17
World Trade Organization, Trade Policy Review: Tunisia (Geneva: World Trade Organization, 2005), http://www.wto.org/english/tratop_e/tpr_e/tp252_e.htm
- 18
وفقا لدراسة أجراها لوتيهيه، استضافت تونس أكثر من 100000 مريض أجنبي في العام 2003 (80 في المئة من ليبيا، و11 في المئة من أوروبا و3 في المئة من الجزائر، و6 في المئة من البلدان الأخرى)، وهو ما ولد حوالي ربع مجموع إيرادات العيادات. وقدرت الدراسة أن تصدير الخدمات الطبية خلق أكثر من 10000 وظيفة (نصفها في القطاع الصحي). ويعتبر الشرط الذي ينص على أن المواطنين فقط هم من يمكنهم ممارسة الطب في تونس أحد المعوقات الرئيسية لتطوير السياحة الطبية أكثر.
- M. Lautier, Export of Health Services from Developing Countries: The Case of Tunisia, Social Science and Medicine 67 (2008): 101-10
- 19
109/International Monetary Fund, Tunisia: Selected Issues, IMF Country Report 10 Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2010), <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2010/cr10109.pdf>
- 20
ثمة عجز كبير في المعلومات في تونس فيما يتعلق بالاتجاه الأخير في المستويات المعيشية للأسر وتوزيع الدخل.
- 21
مؤشر جيني، كمقياس للتفاوت، ينطوي على قيمة تتراوح بين 0 و100. القيمة 0 تعني المساواة الكاملة، والقيمة

100 تعني التفاوت الكامل، حيث يمتلك شخص واحد فقط كل الدخل.

22 تستند هذه الأرقام على بيانات عن الإيرادات الضريبية (لا تشمل الإيرادات من شركات النفط) للفترة 2005-2009.

23 تبين البحوث التجريبية أن الحكومات الاستبدادية تبتعد عن مصادر الضريبة التي تتطلب درجة كبيرة من التعاون الطوعي مثل غير ذوي الأجور وضرائب الشركات وتعتمد أكثر على الضرائب التجارية (الضرائب غير المباشرة)، رسوم سك العملات، وزيادة الاستفادة من الشركات المملوكة للدولة.

24

International Monetary Fund, Consumer Food Subsidy Programs in the MENA Region, Report 19561-MNA (Washington, D.C.: International Monetary Fund, 1999).

25 هذه هي أحدث البيانات المتاحة. وتكشف إحصاءات أخرى أحدث عن أن الفجوة المناطقية تفاقمت منذ العام 2004.

26 هنا أنا أستخدم التعريف المخصص الذي يعرف المؤسسة الرسمية كمؤسسة فيها أكثر من خمسة موظفين.

27 في المغرب، على سبيل المثال، يمثل مجموع إنفاق الحكومات المحلية ما يعادل 13 في المئة من الموازنة العامة للدولة.

28 المعايير ينص عليها القانون 36-75 الصادر في أيار/مايو 1975، المعدل بالقانون الرقم 2007-65 الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2007. هناك مستويان للإدارة المحلية في تونس. المستوى الأول هو المحافظات، التي يبلغ عددها 24؛ وتحصل على نسبة 14 في المئة من موارد الدولة المخصصة للإدارة المحلية. المستوى الثاني هو البلديات، التي يوجد منها 264؛ وتحصل على نسبة الـ 86 في المئة الباقية من موارد الدولة. كل محافظة تحصل على 25 في المائة كـمبلغ مقطوع، والباقي يتناسب مع عدد سكانها. تحصل كل بلدية على 10 ٪ كـمبلغ مقطوع، و45 في المائة بما يتناسب مع عدد سكانها، و41 في المائة تتناسب مع إيراداتها من الضرائب المحلية، و4 في المائة تتناسب عكسياً مع قوتها المالية (عامل تعديل لتعويض الفوارق).

29

African Development Bank, The Revolution in Tunisia: Economic Challenges and

حول الكاتب

الحسن عاشي هو باحث أول مقيم في مركز كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت، وهو خبير اقتصادي في التنمية والاقتصاديات المؤسسية، والتجارة والعمل، تتركز أبحاثه على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. شغل منصب أستاذ في المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي في المغرب، حيث درّس اقتصاديات التنمية والاقتصاديات الدولية. قبل ذلك، شغل منصب باحث في الجامعة الحرة في بروكسل، وأستاذ زائر في برنامج الماجستير الدولي المشترك بين الجامعة الحرة وجامعة نامور.

عاشي أيضاً باحث في منتدى البحوث الاقتصادية ومقره القاهرة، وعضو الاتصال الأكاديمي المغربي لتحالف الباحثين من أجل التنمية، حيث يعمل بهذه الصفة على زيادة التواصل بين مجتمع التنمية الأكاديمي والبنك الدولي. وسبق لعاشي أن عمل مستشاراً للمركز الدولي لبحوث التنمية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمركز الدولي الكندي للبحث الاقتصادي.

يوجّه الكاتب شكره الخاص للمساعدة القيّمة التي قدّمها جولان عبد الخالق وبيتر كروسنك خلال مراحل إعداد هذه الدراسة.

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي منظمة خاصة لا تتوخى الربح تسعى إلى تعزيز التعاون بين الدول وترويج التزام الولايات المتحدة الفاعل على الساحة الدولية. المؤسسة التي تأسست عام 1910 غير حزبية، وتسعى إلى تحقيق نتائج عملية. في الوقت الذي تحتفل فيه بالذكرى المئوية لتأسيسها، أصبحت مؤسسة كارنيغي الرائدة بوصفها مركز الأبحاث العالمي الأول، ولها الآن مكاتب مزدهرة في واشنطن وموسكو وبيجينغ وبيروت وبروكسل. وتضم هذه المواقع الخمسة مراكز الحكم العالمية، والأماكن التي سيحدد تطورها السياسي وسياساتها الدولية إلى حد بعيد احتمالات السلام الدولي والتقدم الاقتصادي في المدى القريب.

يجمع برنامج كارنيغي للشرق الأوسط بين المعرفة المحلية المعمقة والتحليل المقارن الثاقب لدراسة المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإستراتيجية في العالم العربي. ومن خلال الدراسات القطرية المفصلة واستكشاف المواضيع الرئيسية الشاملة، يقدم برنامج كارنيغي للشرق الأوسط، بالتنسيق مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط، تحليلات وتوصيات باللغتين الانكليزية والعربية مبنية على فهم عميق وآراء وارده من المنطقة. ويتوفر برنامج كارنيغي للشرق الأوسط على خبرة خاصة في مجال الإصلاح السياسي ومشاركة الإسلاميين في السياسة التعددية في جميع أنحاء المنطقة.

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

واشنطن

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

Massachusetts Avenue, NW 1779
Washington, D.C. 20036
United States

P +1 202 483 7600 F +1 202 483 1840

CarnegieEndowment.org | info@CarnegieEndowment.org

موسكو

مركز كارنيغي موسكو

Tverskaya, 16/2
Moscow 125009
Russia

P +7 495 935 8904 F +7 495 935 8906

Carnegie.ru | info@Carnegie.ru

بيجينغ

مركز كارنيغي- تسنغوا للسياسات العامة العالمية

No. 1 East Zhongguancun Street, Building 1
Tsinghua University Science Park
Innovation Tower, Room B1202C
Haidian District, Beijing 100084
China

P +86 10 8215 0178 F +86 10 6270 3536

CarnegieTsinghua.org

بيروت

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

شارع الأمير بشير، برج العازارية
المبنى رقم 1210 2026، الطابق الخامس
صندوق البريد 11-1061

وسط بيروت

لبنان

تلفون: +961 1 99 12 91 | فاكس: +961 1 99 15 91

Carnegie-MEC.org | info@Carnegie-MEC.org

بروكسل

مركز كارنيغي أوروبا

Rue du Congrès 15
Brussels 1000
Belgium

P +32 2735 5650 F +32 2736 6222

CarnegieEurope.eu | brussels@ceip.org